آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي لمصر

في ضوء الممارسات العالمية

ورقة العمل رقم 247

يوليو 2026

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، تضمن فريق العمل البحثي القائم على إعداد الدراسة كل من د. سحر عبود، اقتصادي رئيسي بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية؛ وماريان عادل، اقتصادي بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية.

تشكر الباحثتان كيرولس عادل، باحث اقتصادي بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية على مساعدته البحثية المتميزة.

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملخص

تلقي الورقة الضوء على إشكالية تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي واللذان شكلا معا 96% من مزيج الطاقة في مصر عام 2025. وتقوم الدراسة بإجراء مقارنة منهجية بين آليات التسعير المطبقة في مصر وتلك المطبقة عالميًا؛ وذلك بهدف طرح مقترحات عملية لتحسين آليات التسعير وفق أفضل الممارسات الدولية. وانتهت الورقة إلى وجود فجوة واضحة بين آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر والممارسات الدولية. وقد ترتب على هذه الفجوة غياب الشفافية في منظومة التسعير مما يفاقم من عدم اليقين ودوافع التحوط وبالتالي يدفع لمزيد من الموجات التضخمية. ويتطلب مواجهة أوجه الضعف في منظومة تسعير الطاقة في مصر تبني مجموعة من الإصلاحات من أهمها: منظومة تسعير شفافة وقابلة للتنبؤ لكافة مكونات هيكل الطاقة، الالتزام بتحديث مكونات المعادلة السعرية للمنتجات البترولية بشكل دوري منتظم والإعلان عن ضوابط واضحة لتسعير الغاز الطبيعي، خطة واضحة بإطار زمني لإصلاحات تسعير الطاقة، معالجة تفتت التخطيط الاستراتيجي لقطاع الطاقة مما يتطلب تكامل مؤسسي بين كافة الوزرات لضمان وحدة واتساق الأهداف وسهولة التنفيذ مع ضرورة المتابعة والتقييم.

Abstract

This working paper examines the pricing of petroleum products and natural gas, which together accounted for 96% of Egypt's energy mix in 2025. The analysis compares Egypt's pricing mechanisms with those applied internationally and proposes reforms aligned with international best practices. The study found a clear gap between the pricing mechanisms for petroleum products and natural gas in Egypt and prevailing international practices. This gap has resulted in a lack of transparency in the pricing system, exacerbating uncertainty and precautionary behavior, which in turn fuels further inflationary pressures. Addressing the weaknesses in Egypt's energy pricing system requires the adoption of several key reforms, most notably: establishing a transparent and predictable pricing framework for all components of the energy mix; regularly updating the petroleum products pricing formula and publicly announcing clear guidelines for natural gas pricing; adopting a clear, time-bound plan for energy pricing reforms; and addressing the fragmentation of strategic planning in the energy sector through stronger institutional integration among relevant ministries to ensure coherence and consistency of objectives, facilitate implementation, and strengthen monitoring and evaluation.

مقدمة

يعد قطاع الطاقة أحد القطاعات المحورية للنمو والتنمية في أي دولة، وتحظى تغيرات أسعار الطاقة باهتمام واسع نظرا لتأثيراتها المتشعبة على مختلف جوانب الاقتصاد والمجتمع؛ فهي محدد أساسي لتكلفة المعيشة، فضلا عن كونها أحد عناصر تكاليف وتنافسية الأنشطة الاقتصادية.

ويشكل تسعير الطاقة أحد المحاور الجوهرية في صياغة الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للطاقة، إذ ينعكس بشكل مباشر على كفاءة تخصيص الموارد بين المصادر المختلفة، ويحدد قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية. وتُعد الشفافية في آليات التسعير ركيزة أساسية لجذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في السوق، فضلاً عن كونها أداة لضمان أمن الطاقة وتوفيرها بشكل مستدام للأجيال القادمة.

وتعتبر مصر مستورد صاف للطاقة الأمر الذي يجعلها أكثر حساسية تجاه تقلبات الأسعار العالمية للطاقة أو اضطرابات الإمدادات بسبب التوترات والأزمات الجيوسياسية؛ الأمر الذي يجعل قضية التسعير أكثر إلحاحًا خاصة في ظل الغموض الذي يحيط بها، وما لهذا الغموض من تداعيات سلبية على الاستثمار وزيادة عدم اليقين لدى كافة الأطراف ذوي الصلة بقطاع الطاقة.

تأتي أهمية هذه الورقة في إلقاء الضوء على إشكالية تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي حيث يشكلان معا 96 % من مزيج الطاقة في مصر عام 2025، ثم إجراء مقارنة منهجية بآليات التسعير المطبقة عالميًا. ويهدف هذا التحليل إلى تقديم مقترحات عملية لتحسين آليات التسعير وفق أفضل الممارسات الدولية بما يعزز قدرة مصر على تطوير منظومة تسعير أكثر كفاءة ومرونة، تدعم أهداف التنمية.

في ضوء ما سبق، تتكون الورقة من أربعة محاور بخلاف المقدمة، حيث يناقش الجزء الأول آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز عالميا وإصلاحات التسعير؛ بينما يتناول الجزء الثاني تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر؛ ويستعرض الجزء الثالث مقارنة بين آلية التسعير في مصر والوضع في العالم؛ وأخيرا يطرح الجزء الرابع بعض المقترحات لإصلاح تسعير المنتجات البترولية والغاز في مصر في ضوء أفضل الممارسات.

أولا: آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز عالميا

تختلف آليات تسعير الطاقة من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك طبيعة أسواق الطاقة في كل دولة. وبشكل عام، ترتكز سياسات تسعير الطاقة على آليتين رئيسيتين: التسعير الحر القائم على قوى السوق؛ والتسعير القائم على التدخل الحكومي.

وقد تجمع دول قليلة ما بين الآليتين من خلال اعتماد نموذج هجين يجمع بين الآليتين؛ بحيث تحدد أسعار بعض المنتجات البترولية وفقا لآليات العرض والطلب في السوق، بينما تظل أسعار منتجات أخرى أو مناطق جغرافية معينة خاضعة للتنظيم الحكومي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. وتنموية محددة. وتعد الإكوادور مثالًا على ذلك؛ حيث اعتمدت الحكومة نظاما مزدوجًا لتسعير الوقود إذ تم تحرير سعر البنزين الممتاز ليُحدد وفقا لقوى السوق، بينما استمرت الحكومة في التحكم بأسعار الوقود الأخرى (مثل البنزين العادي، والديزل، وغاز البترول المسال).

ويلقي الجزء التالي مزيدا من الضوء على آليتي التسعير الحر والتدخل الحكومي للمنتجات البترولية.

1-1 تسعير المنتجات البترولية

1) *آلية التسعير الحر*

في هذه الآلية، تُترك أسعار المنتجات البترولية لقوى السوق لتتحدد وفقًا لآليات العرض والطلب، من خلال موزعين غير حكوميين. ويعد هذا النموذج هو السائد في معظم الدول المتقدمة، خاصة في دول أمريكا الشمالية وأوروبا، كما تبنته أيضًا العديد من الدول النامية والناشئة مثل المغرب، وتركيا، والهند، والبرازيل، والفلبين، حيث تم تطبيقه تدريجيًا وفق جداول زمنية معلنة. ويُنظر إلى هذه الآلية باعتبارها أداة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وجذب الاستثمارات، مع تقليل الأعباء المالية على الحكومات.

2) آلية التسعير عبر التدخل الحكومي

تقوم هذه الآلية على تدخل الحكومات في تحديد الأسعار بهدف حماية المستهلكين من تقلبات الأسواق العالمية، والحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة. ولا يزال هذا النمط من التسعير هو

الأكثر انتشـارا في العديد من الدول النامية، خاصـة في دول الشـرق الأوسـط التي تُعد مسـتوردًا صـافيًا للمنتجات البترولية إذ يشـكل ارتفاع الأسـعار العالمية تهديدًا مباشـرًا لاسـتقرار الاقتصـاد المحلي ومسـتويات المعيشـة. ويمكن التميز ما بين صورتين للتدخل الحكومي في تسعير الطاقة:

أ) التسعير الإداري (Ad hoc Pricing – AHP):

في هذا النمط، تُحدد أسـعار الطاقة بصـورة إدارية من خلال تدخل مباشـر من الحكومة، دون الاعتماد على آلية تسـعير واضـحة أو معادلة محددة تعكس تطورات السوق وتقوم الحكومات بتثبيت الأسعار أو تعديلها وفقًا للاعتبارات الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية السـائدة. ورغم أن هذا الأسـلوب قد يسهم في توفير قدر من الاستقرار بصفة مؤقتة للمستهلكين، إلا أنه غالبا ما يفتقر إلى الشفافية ويضع ضغوطًا كبيرة على الموازنة العامة.

ب)آليـة التسـعير التلقـائي للوقود – Automatic Fuel Pricing Mechanism) AFPM)

تُعد من أبرز أدوات التدخل الحكومي الحديثة في تسـعير الطاقة، حيث تعتمد على معادلة سـعرية واضـحة تأخذ في الاعتبار مجموعة من العناصـر، من بينها تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع، وهوامش الربح المقررة والضـرائب. وتمثل هذه الآلية خطوة إصلاحية مهمة لتعزيز الشـفافية في تسـعير الطاقة وذلك من خلال:

- ضـمان انتقال التغيرات العالمية إلى السـوق المحلي من خلال ربط أسـعار التجزئة المحلية بأسـعار الوقود العالمية، كما تُسـهم هذه الآلية في تجنب تراكم دعم الطاقة وما يترتب عليه من ضـغوط مالية على الموازنة العامة، وتحد من الإفراط في استهلاك الطاقة وما ينتج عنه من زيادة الانبعاثات.
- المسـاهمة في نقل التغيرات الدولية إلى السـوق المحلي بصـورة تدريجية ومنظمة من خلال ربط أسـعار التجزئة المحلية بأسـعار الوقود في الأسـواق العالمية، بما يسـاعد على الحد من تراكم أعباء دعم الطـاقـة وتخفيف الضـغوط المـاليـة الواقعـة على الموازنـة العامة للدولة. كما تسهم هذه الآلية في ترشيد استهلاك الطاقة

والحد من الإفراط في اســتخدامها، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على خفض الانبعاثات وتحسين الكفاءة الاقتصادية والبيئية.

- احتواء تقلبات الأســعار والضــرائب حيث تســاعد آلية التســعير التلقائي على تخفيف حدة تقلبات أسـعار التجزئة الناتجة عن تغيرات الأســواق العالمية، كما تضــمن اســتقرار عائدات ضــرائب الوقود، وهو أمر ضــروري لإدارة النقد والتمويل، خاصــة في الدول ذات الأسواق المالية غير المتطورة.
- تجنـب النهج الارتجـالي في التسـعير؛ حيـث تحـد هـذه الآليـة من الاعتماد على قرارات حكومية غير منتظمة في تعديل الأســعار، والتي غالبًا ما تؤدي إلى تثبيت الأسـعار لفترات طويلة، وما ينتج عن ذلك من تراكم أعباء مالية غير مسـتدامة، وضـغوط سـياسـية بين الحكومة وموردي الوقود نتيجة تراكم متأخرات الدعم الحكومي (Coady et al., 2012).

في الدول التي تعتمد آليات لتنظيم أســعار الوقود، تُعد المراجعة الدورية لمكونات المعادلة السعرية عنصرًا أساسيًا لضمان الشفافية والكفاءة؛ إذ تسهم التعديلات الدورية في الحد من الاختلالات المالية الناتجة عن الفجوة بين الأســعار المحلية والعالمية، كما تقلل من تشوهات السوق من خلال ربط الأسعار بالتكاليف الفعلية. كذلك تســاعد هذه المراجعات على بناء قبول تدريجي للتغيرات الســعرية لدى المواطنين، مما يعزز الثقة بين الحكومة والمستهلكين.

يوجد تباين بين المناطق المختلفة في مدى الالتزام بدورية المراجعة للمكونات الســعرية للطاقة؛ فبينما تحرص بعض الدول في جنوب شــرق أســيا مثل الصــين وفيتنام على مراجعة الأسعار أسبوعيا لضمان سرعة الاستجابة المحلية للتغيرات في الأســواق العالمية، تعتمد دول مثل جنوب أفريقيا، والأردن، وإندونيســيا مراجعات شـهرية للأسـعار. وتشـهد منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا والعديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء فترات تجميد للأسـعار تتجاوز ثلاثة أشـهر كما يتضح من الجدول (1).

الجدول (1): الاقتصادات التي تخضع فيها أسعار الوقود لتنظيم حكومي، 2025

وتيرة مراجعات الأسعار	شرق آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء	المجموع
أسبوعيا	5	7	5	1	0	3	0	21
شهريا	4	0	10	3	0	1	10	28
كل 3 أشهر	0	0	1	0	0	0	2	3
تجميد الأسعار لأكثر من 3 أشهر	2	2	7	9	1	0	22	43

المصدر: Global Fuel Subsidies and Prices Control Measures Database (World Bank 2025).

2-1 تسعير الغاز

تتشابه آليات تسعير الغاز الطبيعي مع تلك الخاصة بالمنتجات البترولية، غير أنها تتميز ببعض الخصوصيات المرتبطة بطبيعة السوق والعقود طويلة الأجل. ويمكن تلخيص هذه الآليات في منهجين رئيسيين:

1) **التسعير وفقا لآليات السوق**: يتم من خلال 4 آليات معروفة عالميا على النحو التالي:

Gas-on-Gas Competition (GOG)	يمثل الإطار الذى يتم بموجبه تسعير الغاز الطبيعى بشكل تنافسى بناءا على التفاعل بين الطلب والعرض على الغاز الطبيعي
Oil Indexation (Oil Price Escalation)	يتم تسعير الغاز الطبيعى تعاقديًا باستخدام أسعار النفط أو أسعار الوقود المكرر الأخرى.
Bilateral Monopoly (BIM)	يُحدَّد السعر من خلال مناقشات واتفاقيات ثنائية بين بائع كبير ومشتر كبير، ويُثبَّت لفترة زمنية محددة، عادةً سنة واحدة. قد يكون هناك عقد مكتوب، ولكن غالبًا ما يكون الاتفاق على مستوى الحكومة أو الشركة المملوكة للدولة.
Netback from Final Product	السعر الذى يتلقاه مورد الغاز هو دالة فى السعر الذى يتلقاه المشترى مقابل المنتج النهائى الذى ينتجه. قد يحدث هذا عند استخدام الغاز كمادة خام فى المصانع الكيميائية، مثل الأمونيا أو الميثانول، وهو التكلفة المتغيرة الرئيسية فى إنتاج المنتج.

2) **التسعير المنظم من قبل الحكومات**: ويأخذ صور متعددة على النحو التالي:

Regulation: Cost of Service (RCS)	يتم تحديد السعر، أو الموافقة عليه، رسميا من قبل هيئة تنظيمية، أو ربما وزارة، ولكن يتم تحديد المستوى لتغطية "تكلفة الخدمة"، بما فى ذلك استرداد الاستثمار ومعدل عائد معقول.
Regulation: Social and Political (RSP)	يتم تحديد السعر، على أساس غير منتظم على أساس سياسى/اجتماعى، استجابة للحاجة إلى تغطية التكاليف المتزايدة، أو ربما كممارسة لزيادة الإيرادات - وهو مزيج بين RCS وRBC.
Regulation: Below Cost	يتم تحديد السعر عمداً أقل من متوسط تكلفة إنتاج ونقل الغاز، فى كثير من الأحيان كشكل من أشكال الدعم الحكومى للسكان.
No Price (NP)	يُقدَّم الغاز المُنتَج إما مجانًا للسكان والقطاع الصناعى، ربما كمواد خام لمصانع الكيماويات والأسمدة، أو فى عمليات التكرير وتقنيات الاستخلاص المُحسَّن للنفط. وقد يُصاحب الغاز المُنتَج النفط و/أو السوائل، ويُعامَل كمنتج ثانوى.

يتضح من استبيان الاتحاد العالمي للغاز (International Gas Union) لعام 2025، أن الاتجاه العالمي يسير نحو التسعير وفقًا لآليات السوق، وخاصة نموذج المنافسة بين

منتجي الغـاز (Gas-on-Gas Competition - GOG)، في حين يتراجع الاعتمـاد على التسعير المنظَّم الذي تحدده الحكومات أو الهيئات التنظيمية (الشكل 1).

الشكل (1): التوزيع النسبي للاستهلاك العالمي من الغاز وفقا لآليات التسعير، 2005- 2024

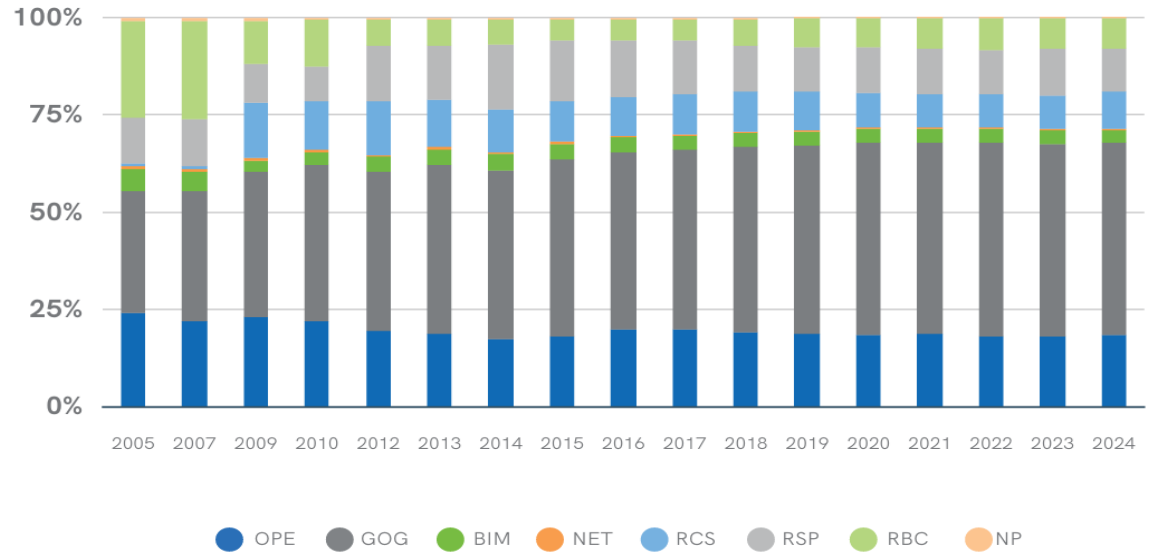

المصدر: IGU Wholesale Gas Price Survey 2025 Edition .

هناك تباين في سـياسـات تسـعير الغاز الطبيعي بين الأقاليم المختلفة؛ ففي كل من أمريكا الشـمالية وأوروبا يسـود نموذج المنافسـة بين منتجي الغاز (Gas-on-Gas Competition - GOG)، حيث تُحدد الأسـعار وفقًا لآليات السـوق ومراكز التداول. وفي المقابل، يعتمد تسـعير الغاز الطبيعي في منطقة الشـرق الأوسـط بدرجة كبيرة على اعتبارات اجتماعية وسـياسـية، مع اسـتمرار التدخل الحكومي ودعم الأسـعار. ويظهر هذا التباين بوضوح في الشكل (2) التالي.

الشكل (2): تباين سياسات تسعير الغاز بين الأقاليم المختلفة

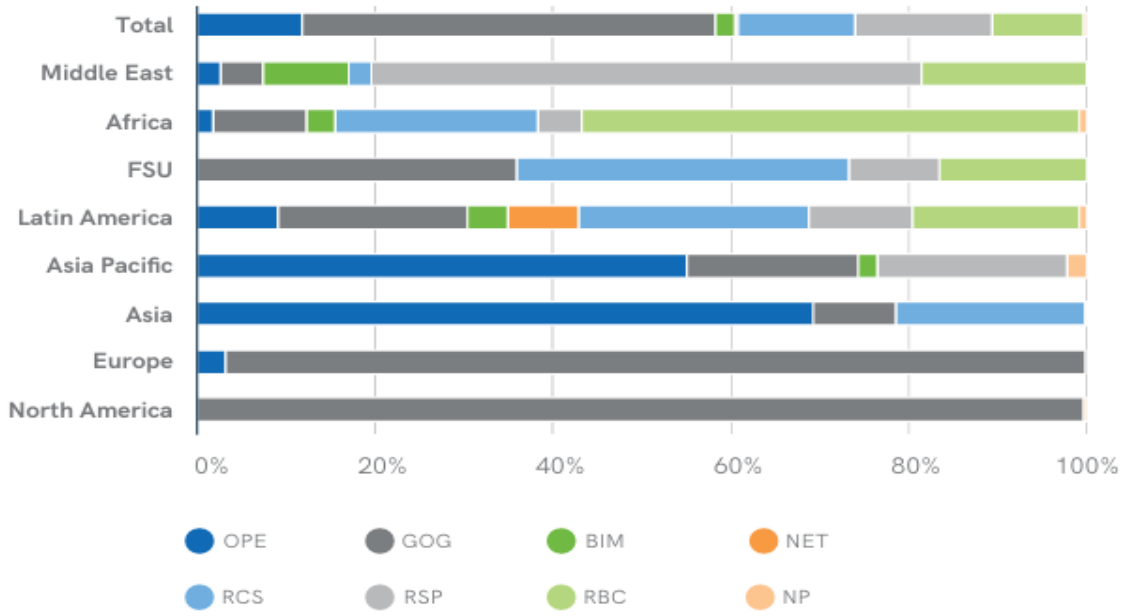

المصدر: IGU Wholesale Gas Price Survey 2025 Edition

3-1 إصلاحات تسعير الطاقة: الانتقال من التدخل الحكومي إلى التسعير الحر

اتبعت العديد من الدول منذ عقود آليات للتسعير التلقائي للوقود قبل الانتقال لاحقًا إلى تحرير الأسعار، ومن أبرز هذه الدول: الصين، كينيا، موريشيوس، المكسيك، موزمبيق، نيبال، والإمارات العربية المتحدة. وفي المقابل، اختارت دول أخرى مثل الهند والمغرب والفلبين اتباع نهج تدريجي لإصلاح نظام التسعير وصولاً إلى تحرير أسعار المنتجات الرئيسية من الوقود. وحرصت بعض الدول على الاستفادة من فترات تراجع الأسعار العالمية لإلغاء التدخل الحكومي في تحديد الأسعار، إذ استغل كل من إندونيسيا وماليزيا ـــ اللتين كانتا من بين أكبر خمس دول داعمة للوقود في جنوب شرق آسيا ـــ فرصة انهيار أسعار النفط العالمية في نهاية عام 2014 لإلغاء الدعم؛ ففي مطلع عام 2015، أوقفت إندونيسيا دعم البنزين بالكامل وخفضت دعم الديزل بصورة كبيرة، بينما أنهت ماليزيا دعم البنزين والديزل مع نهاية عام 2014، لتنتقل بذلك من إصلاحات جزئية إلى تحرير كامل للأسعار (Abdallah,C., David Coady, and Nghia-Piotr Le,2020).

وبدراسة نماذج تسعير الطاقة في عدد من الدول متوسطة الدخل وفقًا لتصنيف البنك الدولي، وهي نفس الفئة التي تنتمي إليها مصر، تبين أن الغالبية من دول هذه المجموعة اتجهت إلى تحرير الأسعار تدريجيًا مع وجود هيئة تنظيم مستقلة مسئولة

عن تحرير تسـعير الطاقة بكافة أنواعها، كما هو الحال في الهند وتركيا وجنوب أفريقيا والمغرب. وفي المقابل، لا تزال بعض الدول مثل تونس وبنغلاديش وفيتنام ومصـر يتم تسـعير الطاقة فيها من خلال تدخل حكومي وقد تسـتخدم آلية التسـعير التلقائي، مما يخلق فجوة بين الأسـعار المحلية والعالمية ويضـغط على الموازنة. ولتقليل هذه الفجوة تراجع فيتنام الأسـعار أسـبوعيا، بينما تقوم دول جنوب أفريقيا، والأردن، وإندونيسيا، وبنجلاديش بذلك شهريا، كما يتضح من الجدول (2).

الجدول (2):عرض موجز لآليات تسعير الطاقة في مجموعة من الدول ذات الدخل المتوسط

الدولة	آلية التسعير		الهيئة المسئولة عن التسعير
	تدخل حكومى	تسعير حر	
مصر	✓ - مراجعة غيرمنتظمة		لجان وزارية ولا يوجد هيئة مستقلة مسئولة عن تسعير الطاقة بكل أنواعها
المغرب		✓	هيئة وطنية مستقلة لتنظيم وتسعير الكهرباء(ANRE)
جنوب أفريقيا	- مراجعة شهرية للجازولين وغاز البترول المسال	- للسولار	هيئة مستقلة (NERSA) لتنظيم تسعير الطاقة بكل أنواعها الكهرباء ، والغاز والبترول لضمان الشفافية والمنافسة
تونس	✓ - تجميد الأسعار لفترات طويلة من الزمن		اللجنة الفنية للتعديل الآلى لأسعار المواد البترولية (*Commission technique d'ajustement automatique des prix des produits pétroliers*) التابعة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة
تركيا		✓	هيئة مستقلة (EPDK) لتنظيم الاطار التنظيمى والتسعير لقطاع الكهرباء والغاز والبترول بما يضمن الشفافية والمنافسة
الأردن	✓ - مراجعة شهرية		لجنة تسعير المشتقات النفطية التى تعمل تحت مظلة وزارة الطاقة الثروة المعدنية
الهند		✓ - مع بعض التدخل الحكومى (pseudo-regulated)	تحدد الشركات الوطنية الأسعار بشكل دورى وفقًا للأسواق العالمية، لكن تحت إشراف وزارة البترول والغاز الطبيعى. أما الغاز الطبيعى، فهناك هيئة تنظيمية (PNGRB)تضبط التعريفات، لكنها ليست مستقلة بالكامل.
إندونيسيا	✓ - مراجعة شهرية		وزارة الطاقة والثروة المعدنية، والوكالة التنظيمية لقطاع النفط والغاز التى تعمل تحت إشراف الوزارة
ماليزيا	✓ - مراجعة أسبوعية وتجميد للأسعار لفترات طويلة		وزارة المالية، وتتولى وزارة التجارة الداخلية وتكلفة المعيشة الجانب الرقابى والتنفيذي
المكسيك		✓	لا يوجد هيئة مستقلة مسئولة عن تسعير الطاقة بكل أنواعها، ولكن تتولى كل من وزارة المالية والائتمان العام، ولجنة تنظيم الطاقة، والوكالة الفدرالية لحماية المستهلك، دورا رقابيا وتنظيميا لمنع الممارسات الاحتكارية وإصدار التراخيص ومراقبة هوامش الربح للمحطات
الفلبين		✓	لا تقوم الحكومة بدعم أو تحديد أسعار الوقود، بل تمارس دورا رقابيا عن طريق

			مكتب إدارة صناعة النفط التابع لوزارة الطاقة لضمان الشفافية ومنع الاحتكار
السعودية	✓ - تجميد للأسعار		وزارة الطاقة هى الجهة الحكومية الأساسية المسؤولة عن وضع السياسات العامة لقطاع الطاقة، ةتتولى أرامكو السعودية المراجعة وتطبيق وإعلان أسعار التجزئة المحلية للمشتقات النفطية
فيتنام	✓ - مراجعة أسبوعية		وزارتى الصناعة والتجارة، والمالية، حيث تقوم الوزارتان بمراجعة وتعديل أسعار الوقود بشكل دورى ومجدول. وفقاً لأحدث التعديلات التشريعية

المصدر: الجدول (م2-1): بالملحق.

يوفّر تحرير أسعار الوقود فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية تتجاوز مجرد خلق مساحة مالية. ويمكن تلخيص هذه الفوائد فيما يلي:

- **إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتعزيز النمو الشامل**: يسهم إصلاح دعم الوقود وزيادة الضرائب على المنتجات البترولية في توفير مساحة مالية إضافية يمكن توجيهها نحو زيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية والبنية التحتية ذات الأولوية، مما يساعد على تعزيز النمو الشامل. ويشمل ذلك زيادة الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم، كما تشير الأدلة إلى أن إصلاح أسعار الطاقة في سياق ضبط مالي فعّال وصديق للنمو يمكن أن يسهم في الحد من الفقر وعدم المساواة (Abdallah et al. 2015 ,Clements et al. 2013).
- **تعزيز خلق فرص العمل والنمو القائم على رأس المال البشري**: يمكن أن يسهم إصلاح أسعار الوقود في تحفيز خلق فرص العمل والنمو الشامل، مما يضع الأساس لتنويع اقتصادي أكبر. وبشكل عام، فإن تحويل الموارد بعيدًا عن الصناعات كثيفة رأس المال (والتي عادةً ما تكون كثيفة الاستهلاك للطاقة) نحو الصناعات كثيفة المهارات (والتي تكون أيضًا كثيفة العمالة) يعزز خلق فرص العمل ويساعد في معالجة المستويات المرتفعة والمستمرة من البطالة (Mundaca 2017)
- **الفوائد الاجتماعية والبيئية:** إن الفوائد البيئية للإصلاحات تقع في صميم مبادرة سياسية مستمرة اكتسبت أهمية منذ عام 2009 عندما اتفقت أكبر اقتصادات مجموعة العشرين على التخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري كجزء من الجهود المبذولة لمكافحة الاحتباس الحراري، وقد تم تأكيد هذه الالتزامات في اتفاق باريس للمناخ لعام 2015 (Coady et al. 2019).

في حين أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع في إصلاح تسعير الطاقة والانتقال من التدخل الحكومي إلى التسعير الحر، إلا أن هناك بعض الاعتبارات المهمة لإنجاح عملية الإصلاح وفقا لأفضل الممارسات، ومن أهم هذه الاعتبارات (World BANK, 2025):

1. في حالة تبني التدخل الحكومي: **ضرورة الالتزام بآلية التسعير التلقائي وتحديث مكوناتها بشكل منتظم**، كما لا بد من وجود تواصل دائم بين الجهات المسئولة عن التسعير وجميع أصحاب المصلحة لمناقشة التعديلات المحتملة على الصيغة، مع إجراء أي تعديلات بناءً على التنسيق والتشاور مع مختلف مجموعات المستهلكين وشركات النفط والوزارات المعنية.
2. **تبني نهج تدريجي لتحرير أسعار الطاقة ضمن إطار زمني واضح ومعلن:** يسهم هذا النهج في الحد من حدة الصدمة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التحرير السريع؛ حيث يتيح للأسر والشركات الوقت الكافي للتكيف مع التغييرات، كما يمنح الحكومات مرونة أكبر لتنفيذ إجراءات تعويضية والتواصل بفعالية مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن الإصلاحات. وتعد تجربتا الهند والمغرب من أبرز الممارسات الدولية في التحرير التدريجي لأسعار الطاقة. ويستعرض الصندوق (1) بالملحق (1) بإيجاز التجربة المغربية كأحد النماذج الناجحة التي اعتمدت نهجا تدريجيا في إصلاح قطاع الطاقة.
3. **يتطلب التحول بعيدا عن دعم الوقود تبني تدابير حماية اجتماعية فعالة** وهو ما يتطلب وجود قواعد بيانات دقيقة للفئات المتضررة من رفع الدعم و إمكانية الوصول إليها بكفاءة. كما يمكن توظيف التطورات في التقنيات الرقمية مثل أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية لتحسين كفاءة الاستهداف وتقليل حالات التسرب وتعزيز المساءلة. وتعد الإكوادور من أبرز الممارسات في هذا السياق؛ حيث أعلن رئيسها بشكل صريح عن توجيه الوفورات الناتجة عن خفض دعم الوقود إلى تمويل الخدمات الاجتماعية.(IMF,2020)
4. الاستخدام الاستراتيجي للوفورات الناتجة عن خفض الدعم بما يضمن استدامة الإصلاحات وتعظيم عوائدها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية: ويتحقق ذلك من خلال توجيه هذه الوفورات لتمويل مشروعات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، مما يسهم في خفض تكلفتها، وتوسيع نطاق

انتشـــارها، وتقليل اســـتهلاك الطاقة، وهو ما ينعكس في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز التأييد المجتمعي للإصلاحات. قد نجح العديد من الدول في تبني هذا النهج، ومنها الهند، التي تمكنت من توظيف الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري في تمويل مشـــروعات رفع كفاءة الطاقة واتاحتها للمســـتهلكين، مما ســـاهم في خفض اســـتهلاك الطاقة وتقليل تكلفتها وتحقيق مكاســـب مالية واجتماعية وبيئية. (Mattalah 2024) (Klaiber et al. 2023).

5. تعزيز التنســـيق المؤســـســـي وتواصـــل فعال مع أصـــحاب المصـــلحة: تتطلب إصلاحات دعم الوقود تنسيقًا فعالاً بين العديد من الهيئات الحكومية، بما في ذلك تلك المســـؤولة عن المالية والطاقة والحماية الاجتماعية. يُســـهم تكوين فريق عمل حكومي مشترك في تبسيط عملية صنع القرار، ومواءمة الأهداف، وضـــمان عمل جميع الإدارات نحو هدف مشـــترك. ويمكن للهيئات الحكومية المُجهزة بخبراء في مجال الطاقة والمالية العامة أن تُوفر إشرافًا مستقلاً على تعديلات الأســـعار، وأن تُقلل من التدخل الســـياســـي، وأن تحافظ على ثقة الجمهور. كما يُمكن لهذه المؤســـســـات أن تُســـهّل دمج جهود الإصـــلاح في خطط التنمية الوطنية الأوسع. كذلك يجب على الحكومات أن تتواصل بشكل واضح وشـفاف بشـأن أهداف الإصلاحات وجداولها الزمنية وآثارها المتوقعة. إن إشـــراك أصـــحاب المصـــلحة، بما في ذلك الشـــركات والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، يعزز الثقة ويحد من المعارضة.

4-1 التدخلات الحكومية في مواجهة قفزات أسعار الطاقة

في أوقات الصـــدمات العالمية في أســـعار الطاقة، تتدخل الحكومات – بما في ذلك الدول التي تعتمد آلية التسعير وفقا لقوي السوق— من خلال مجموعة واسعة من الســـياســـات للحد من الأعباء الناتجة عن الارتفاع الكبير في أســـعار الطاقة على المواطنين والأنشـــطة الاقتصـــادية؛ فعقب الزيادة الكبيرة في أســـعار الطاقة نتيجة الحرب الروســـية الأوكرانية، نفذت 132 حكومة إجراءات مباشـــرة وغير مباشـــرة للتحكم في أســـعار الوقود؛ حيث قدمت 59 حكومة دعمًا ماليًا مباشـــرًا، وخفضـــت 61 حكومة الضـــرائب المفروضـــة على الوقود، وجمدت 41 حكومة الأســـعار بالكامل، بينما جمعت 29 حكومة بين التخفيضـــات الضـــريبية والدعم في آن واحد. كما اتجهت بعض الدول التي كانت قد حررت أســـعار الوقود ســـابقًا إلى إعادة تنظيمها مجددا اســـتجابةً

للضغوط الاجتماعية والاقتصادية وهو ما انعكس في ارتفاع دعم الوقود عالميا علي النحو المبين بالشكل (3).

الشكل (3): دعم الوقود الأحفوري – تقديرات عالمية، 2010-2024 (مليار دولار)

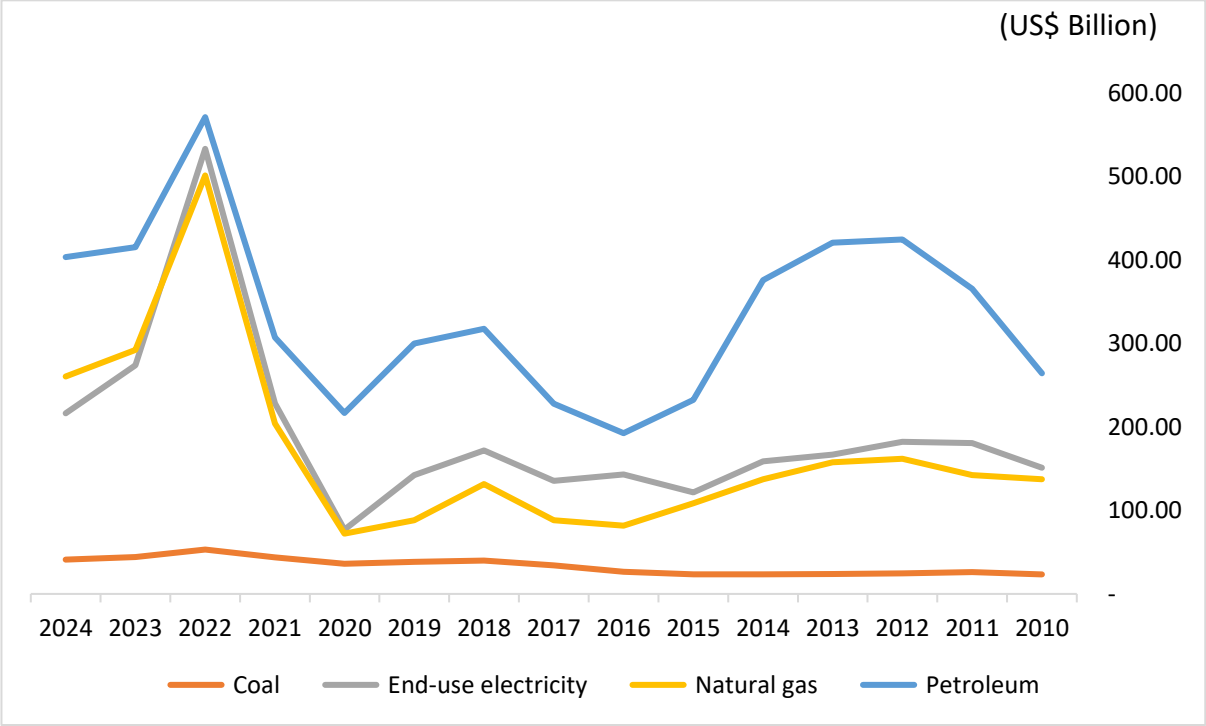

المصدر: Fossil Fuel Subsidy Tracker.

تتنوع أشـكال الدعم التي اعتمدتها الحكومات خلال فترات ارتفاع الأسـعار؛ إذ يقدّم بعضـها دعمًا شـاملاً لجميع المسـتهلكين دون تمييز بين مسـتويات الدخل أو القطاعات، بينما يوُجّه الدعم في حالات أخرى إلى قطاعات محددة مثل الزراعة أو مصـايد الأسـماك، أو إلى فئات بعينها كمشـغّلي النقل العام. كما تلجأ بعض الدول إلى أنظمة حماية اجتماعية متطورة تعتمد على التحويلات النقدية المشـروطة لدعم الفئات منخفضـة الدخل والأكثر هشـاشـة. وفي كثير من الحالات، تبنت الحكومات مزيجًا من هذه التدابير. ومن المهم الإشـارة إلى أن سـياسـات الدعم لا تقتصـر على الدول التي تنظّم أسـعار الوقود مباشـرة؛ إذ يمكن أن يظهر الدعم حتى في الأسـواق المحررة بشكل غير مباشر، من خلال أدوات مثل التخفيضات الضريبية أو إعادة توجيه عائدات الضرائب (World Bank 2025).

وبشـكل عام، تُعد منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا من الأقاليم التي لا تنعكس فيها تقلبات أسـعار الطاقة العالمية بشـكل كامل على الأسـعار المحلية،

مقارنةً ببقية مناطق العالم كما يتضح من الجدول (3) مما يشير لدور واسع للحكومة في دعم الطاقة.

الجدول (3): مرونة الأسعار المحلية للطاقة إلى الأسعار العالمية وفقا للإقليم

الإقليم	ديسمبر 2017- أبريل 2020	أبريل 2020-يونيو 2022	يونيو 2022- ديسمبر 2023	ديسمبر 2017- ديسمبر 2023
أمريكا الشمالية	1.01	1.25	1.29	1.8
جنوب آسيا	-0.64	1.14	-1.02	1.76
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.28	0.79	0.79	1.57
أفريقيا جنوب الصحراء	0	0.27	-0.21	1.51
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.37	0.62	0.57	1.32
أوروبا وآسيا الوسطى	-0.22	0.35	-0.12	0.88
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-0.32	0.07	0	0.73

المصدر: Global Fuel Prices Database - World Bank Data Catalog.

ثانيا: تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر

يُعد قطاع الطاقة أحد المحركات الرئيسية للنمو والتنمية المستدامة في مصر، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 10.3% خلال عام 2024/2023. ويعتمد مزيج الطاقة في مصر بشكل أساسي على الغاز الطبيعي بنسبة 55% والنفط الخام ومشتقاته بنسبة 41%[1].

ورغم محدودية مساهمة مصادر الطاقة المتجددة حاليًا، وضعت الحكومة أهدافًا طموحة لرفع حصتها إلى 42% من إجمالي مزيج الطاقة بحلول عام 2028. كما تتبنى مصر رؤية استراتيجية لتعزيز موقعها كمركز إقليمي للطاقة . وبناءً على ذلك، سيركز التحليل على آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي.

2-1 تسعير المنتجات البترولية

- قبل عام 2014، يتم تحديد أسعار المنتجات البترولية إداريا ومن خلال وزارة البترول، إلا أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى ارتفاع كبير في أسعار المنتجات البترولية، ما شكّل عبئًا ماليًا ضاغطًا على الموازنة العامة لمصر؛ إذ بلغت قيمة دعم الطاقة نحو 31 مليار دولار في عام 2013، بما يعادل 8.5% من الناتج

[1] تتضمن 6% المتبقية الفحم والكهرباء والوقود الحيوي واي أنواع اخري. طبقا ل EI Statistical Review of World Energy 2025

المحلي الإجمالي وقرابة 20% من إجمالي النفقات العامة. ومع تراجع الأسـعار العالمية وتحسـن الاسـتقرار السـياسـي، شـرعت الحكومة في تنفيذ إصـلاحات دعم الطاقة عبر رفع أسعار المنتجات البترولية والغاز في عام 2014، ثم إطلاق برنامج الإصـلاح الاقتصـادي مع صـندوق النقد الدولي عام 2016، والذي تضـمّن التزام مصر بإلغاء كامل دعم الطاقة خلال فترة تنفيذ البرنامج.

- منذ عام 2019، اتجهت مصــر إلى التحرير التدريجي لأســعار الطاقة عبر تطبيق آلية التسـعير التلقائي لبعض المنتجات البترولية، بما يعكس تطورات الأسـعار العالمية والتكلفة الفعلية للإنتاج والاستيراد. ويتم تحديد أسعار هذه المنتجات وفقًا لمعادلة سعرية محددة.

تعتمد المعادلة السعرية لتسعير المنتجات البترولية على ثلاثة مكونات رئيسية وهي: أسعار البترول العالمية وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار وتكاليف الإنتاج والتداول

وقد شُــكّلت لجنة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء تضـم ممثلين عن وزارة البترول ووزارة المالية والهيئة العامة للبترول، تتولى مراجعة عناصــر المعادلة الســعرية بشكل دوري كل ثلاثة أشهر، قبل أن تُمدد الفترة مؤخرًا لتصبح ستة أشهر.

وتُستثنى من هذه الآلية أسطوانات البوتاجاز والمنتجات البترولية المخصصة لقطاعي الكهرباء والمخابز.

كما تم وضع حد أقصى للتغير في أسـعار البيع للمسـتهلك، بحيث لا يتجاوز نسـبة 10% ارتفاعًا أو انخفاضًا مقارنة بسعر البيع الساري في السوق المحلية.

يوضـح الشـكل (4) تطور أسـعار المنتجات البترولية في مصـر منذ بدء إصـلاحات دعم الطاقة ومنها يتبين عدم انتظام المراجعة الدورية لمكونات المعادلة الشعرية .

الشكل (4): تطور أسعار الوقود في مصر، 2015-2025

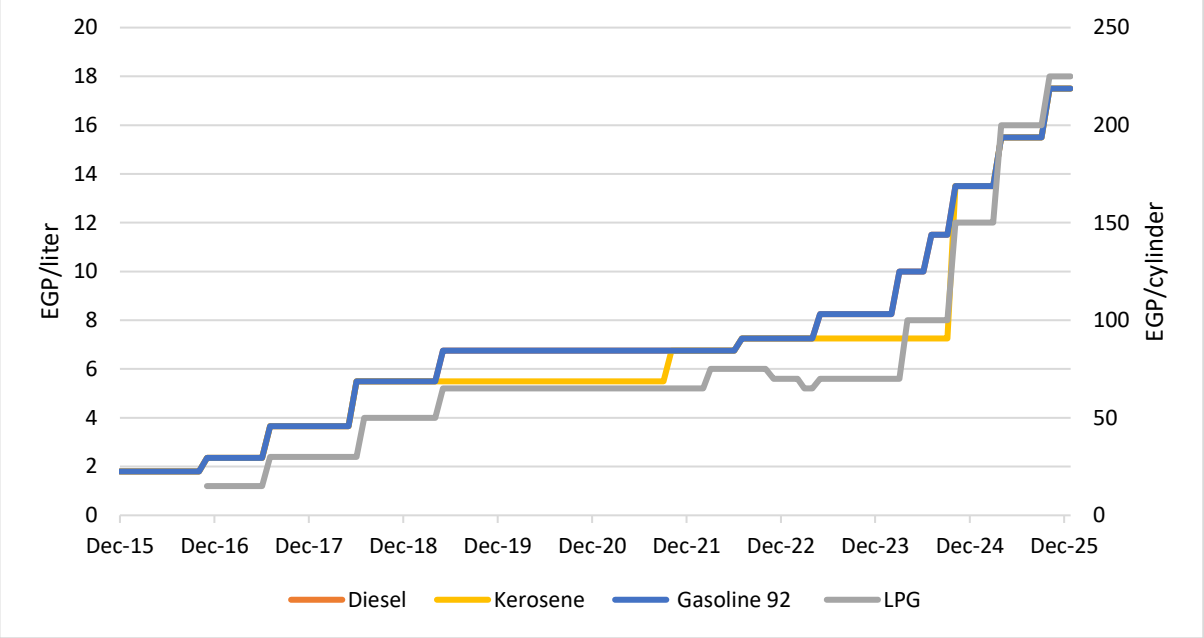

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية .

2-2 تسعير الغاز الطبيعي

- يختلف تسعير الغاز الطبيعي في مصر عن آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية (Automatic Pricing Mechanism – APM)، إذ يتم تحديد أسعار الغاز دون الإفصاح عن أسس أو معادلة واضحة للتسعير، وذلك بموجب قرارات يصدرها رئيس مجلس الوزراء استنادًا إلى توصيات اللجنة الوزارية المشكلة بقرار رقم 1884 لسنة 2019، والمكلفة بمتابعة الاتجاهات العالمية للأسعار والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية محليًا كل ستة أشهر.
- كما يتباين تسعير الغاز بحسب القطاع، حيث يُفرّق بين الغاز الموجه لتوليد الكهرباء، والاستهلاك الصناعي، والاستخدام المنزلي (وفق ثلاث شرائح)، بالإضافة إلى الغاز المخصص لتموين السيارات. ويُعد الغاز المستخدم في توليد الكهرباء الأقل سعرا حيث يبلغ 4 دولارا لكل مليون وحدة حرارية.
- داخل القطاع الصناعي، تختلف أسعار الغاز وفقا لطبيعة النشاط، إذ ترتفع في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وعلى رأسها صناعة الأسمنت التي تسجل أعلى سعر عند 12 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية، يليها قطاع الحديد والصلب بسعر 5.75 دولار، ثم مختلف الأنشطة الصناعية الأخرى بسعر 4.75

دولار، وذلـك وفقًـا لقرارات رئيس مجلس الوزراء المنشــورة في الجريـدة الرسمية.

- فيما يتعلق بقطاع الأســمدة، يتم تحديد أســعار الغاز الطبيعي وفق معادلة تسعير تعتمد على متوسط سعر اليوريا في السوق المحلي وأسعار التصدير، مع وضــع حد أدنى يبلغ 4.5 دولارا لصــناعة الأســمدة الأزوتية و5.75 دولارا لصناعة الأسمدة غير الأزوتية.
- وبمقارنة أسعار الغاز الطبيعي في مصر بالأسعار العالمية، يتضح أنها تفوق المتوسط العالمي ومتوسط الأسعار في الولايات المتحدة، بينما تظل أقل من مستويات الأسعار السائدة في أوروبا والبرازيل وشرق آسيا.

الشكل (5): متوسط أسعار الغاز عالميا لكل وحدة حرارية، أبريل 2025

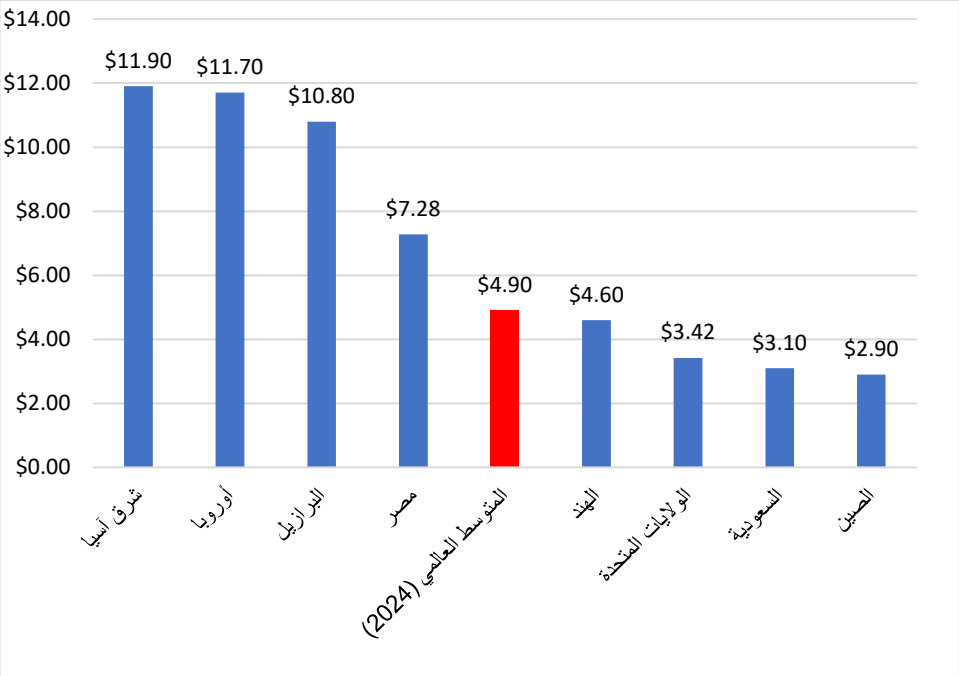

المصدر: https://www.imarcgroup.com/natural-gas-pricing-report

وتجدر الإشــارة إلى أن الحكومة المصــرية قامت في مارس 2020 بخفض متوســط سعر الغاز الطبيعي الموجه للقطاع الصناعي من مستوى يتراوح بين 5.5 و6 دولار إلى 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية، وذلك بهدف تحفيز النشاط الصناعي في مواجهة تداعيات أزمة كورونا. ومنذ عام 2021 وحتى أغســطس 2025، ظلت أســعار الغاز الطبيعي مســتقرة دون تغيير، إلى أن أعلنــت الحكومــة في 18 ســبتمبر 2025 رفع

الأســعار بحد أدنى دولار واحد لكل مليون وحدة حرارية، مع خطة لإلغاء الدعم على الغاز الطبيعي تدريجيًا خلال السنوات الثلاث المقبلة.

من المؤكد أن رفع أســعار الغاز ســيكون له العديد من التداعيات على مســتوى الاقتصاد الكلي وكذلك على مستوى الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

تقييم آلية تسعير المنتجات البترولية والغاز:

بالرغم من أن آلية تســعير المنتجات البترولية في مصــر تتســم بالشــفافية، إلا أن تطبيقها لا يتم بشكل منتظم مما حد من قدرتها على استيعاب الصدمات السعرية . ففي بعض الفترات يتم تجميد الأسعار لمدة قد تتجاوز ثلاثة أشهر.

ساهم تجميد آلية التسعير التلقائي في ارتفاع فاتورة دعم الطاقة في الموازنة العامة للدولة؛ حيث يتم تمويل الفرق بين الأســعار العالمية للمنتجات البترولية وســعر البيع المســتهلك محليا من خلال بند دعم المواد البترولية، والذي أصــبح يمثل عبئا متزايدا على الموازنة العامة للدولة وصــل لنحو 154 مليار جنيه في موازنة 25/2024, بما يمثل نحو 45.54% من إجمالي الدعم. وتستهدف الحكومة خفضه للنصف بحيث لا يتجاوز 75 مليار جنيه في موازنة العام المالي 26/2025 (الشكل (6)).

الشكل (6): تطور دعم المنتجات البترولية آخر خمس سنوات

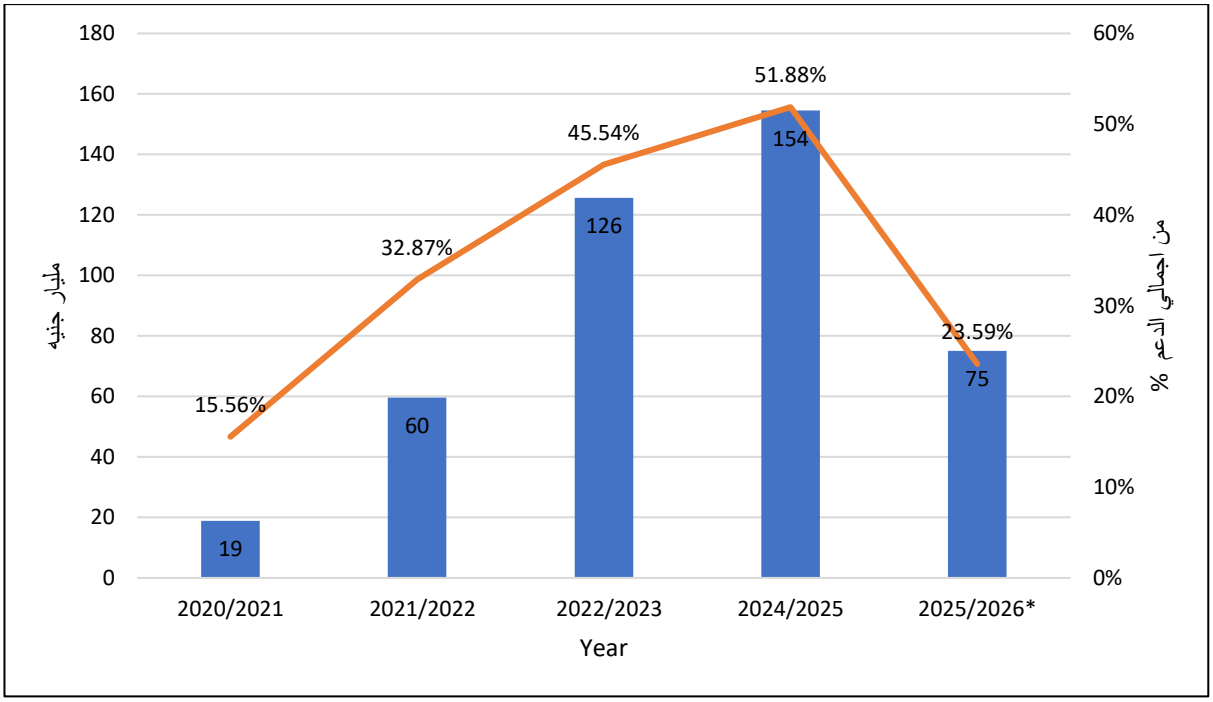

المصدر: وزارة المالية.

- بجانب تقلبات الأسـعار العالمية، ترجع الزيادة في قيمة دعم المواد البترولية إلى تراجع الإنتـاج المحلي، وارتفـاع الواردات البترولية، وتحول فـائض الميزان التجاري البترولي من فائض بلغ 4 مليار دولار عام 2022/2021 إلى عجز تجاوز 7 مليار دولار عام 2023/ 2024. كما سـاهم التدهور الكبير في قيمة الجنيه مقابل الدولار خلال نفس الفترة في تفاقم هذا العجز ليتضاعف مسجلا نحو 14 مليار دولار في عام 2024/ 2025 شكل (7)

الشكل (7): تطور الميزان التجاري البترولي وسعر الصرف في مصر آخر خمس سنوات

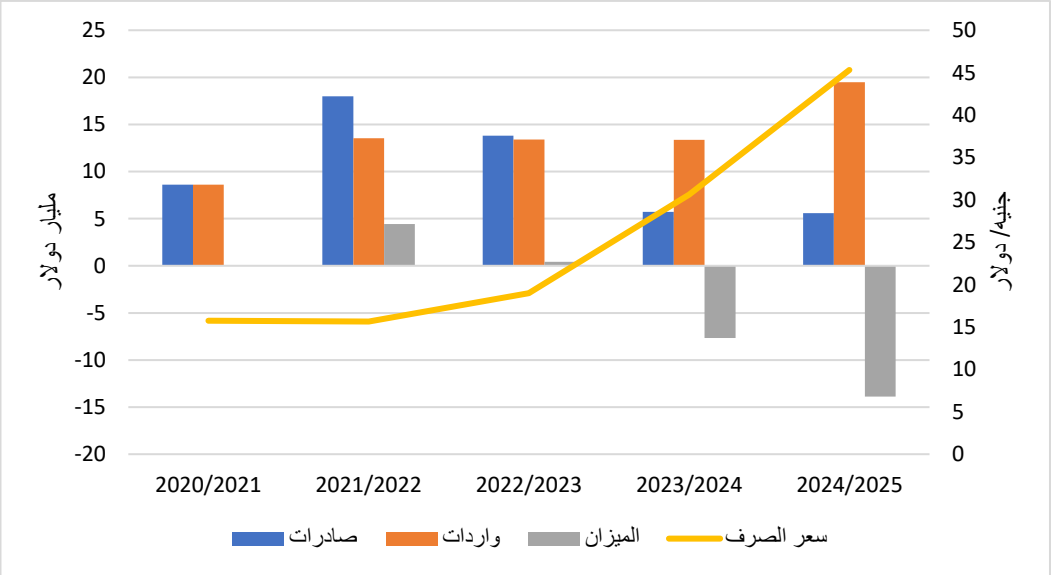

المصدر: البنك المركزي المصري.

- كذلك تراجع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي منذ عام 2022 من 6 مليار متر مكعب إلى 3 مليار في عام 2025 كما يوضـح الشـكل (8). تتعدد أسـباب هذا الانخفاض ومنها: انخفاض إنتاج حقل ظهر، وتباطؤ البحث والاسـتكشـاف نتيجة تأخر سـداد المسـتحقات للشـركاء الأجانب والتي تتراوح ما بين 5- 7 مليار دولار (أي نحو 300 مليار جنيه), بالإضـافة إلى التوترات الجيوسـياسـية مثل حرب روسـيا وأوكرانيا، وحرب إيران وإسرائيل.

الشكل (8): إنتاج مصر من الغاز الطبيعي، 2022-2025

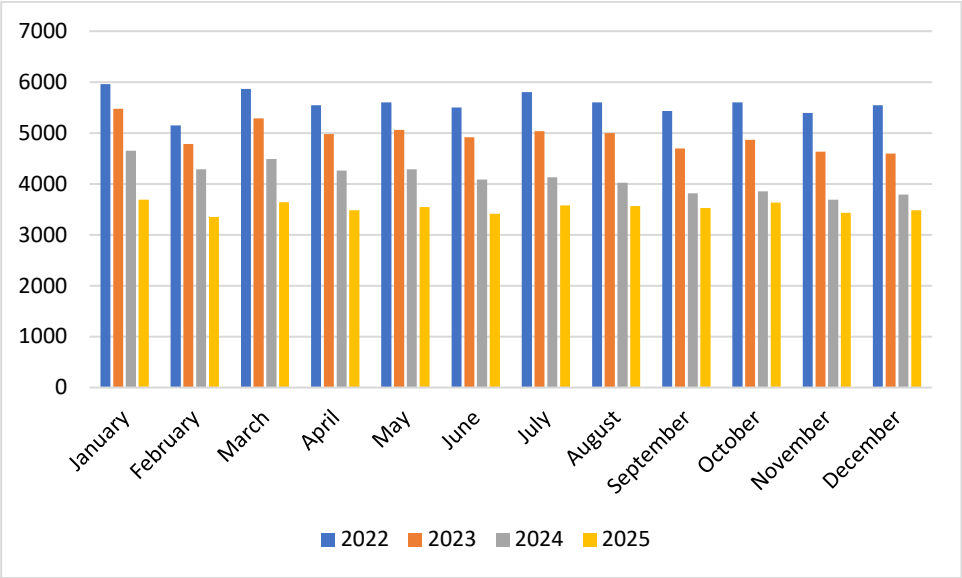

المصدر: Beyond 20/20 WDS - Table view - JODI Gas World

ومع تراجع الاستثمار في الاستخراجات والاكتشافات البترولية انخفض نمو قطاعي البترول والغاز الطبيعي بصورة ملحوظة مؤخرا.

الشكل (9): متوسط نمو قطاعات الطاقة في مصر – خمس سنوات (%)

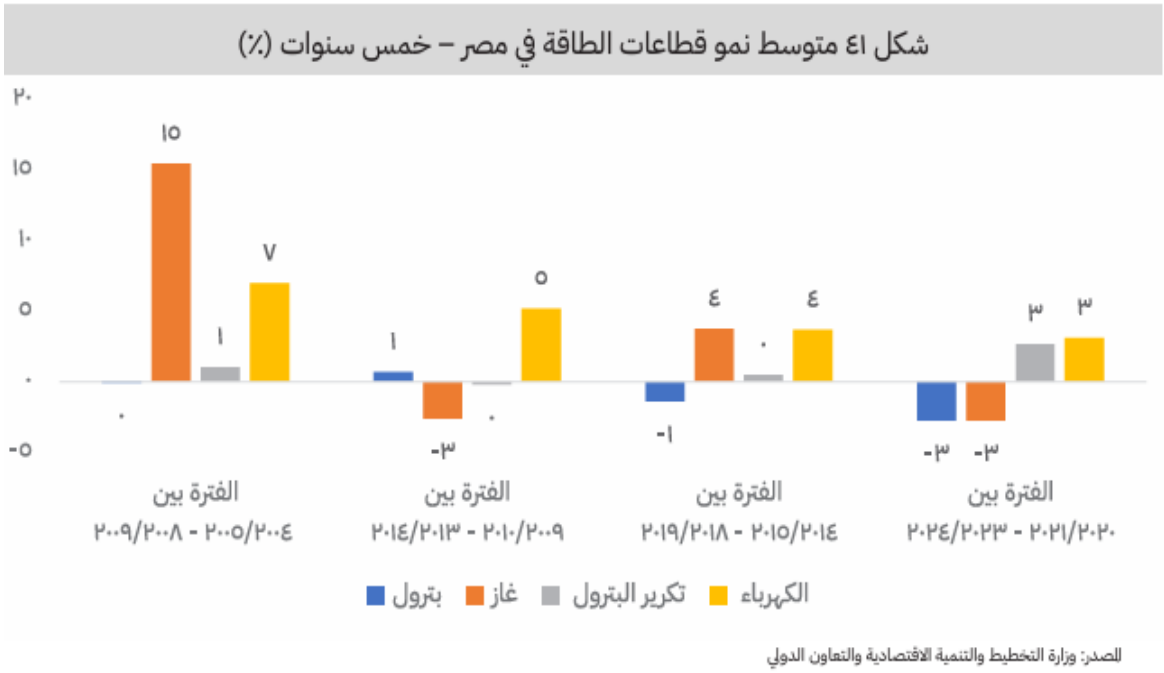

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

- علاوة على ذلك، لا تزال مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي توليد الكهرباء في مصر محدودة؛ حيث لا تتجاوز 12% (عند احتساب الطاقة الكهرومائية)

وتنخفض إلى نحو 5% فقط عند اســتبعادها. ويزداد الأمر ســوءا عند مقارنة وضع مصر بعدد من الدول النامية والناشئة التي لا تمتلك المقومات والموارد الطبيعية المتاحة لمصر على النحو المبين في الشكلين (10)، و(11).

الشكل (10): إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة وفقا لنوع التوليد (% من الإجمالي)

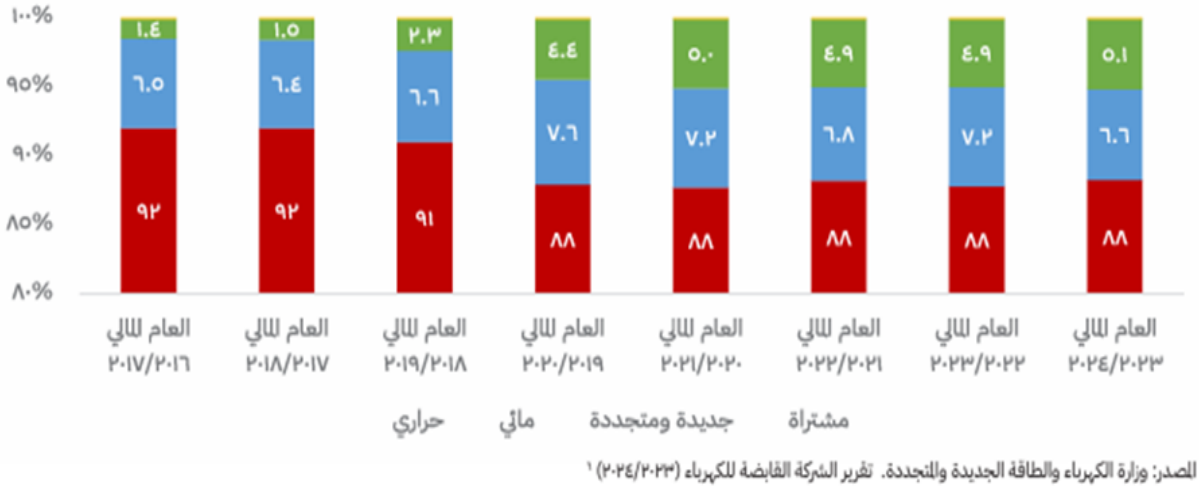

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة. تقرير الشركة القابضة للكهرباء (٢٠٢٤/٢٠٢٣) [1]

الشكل (11): نسبة إنتاج الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، 2025

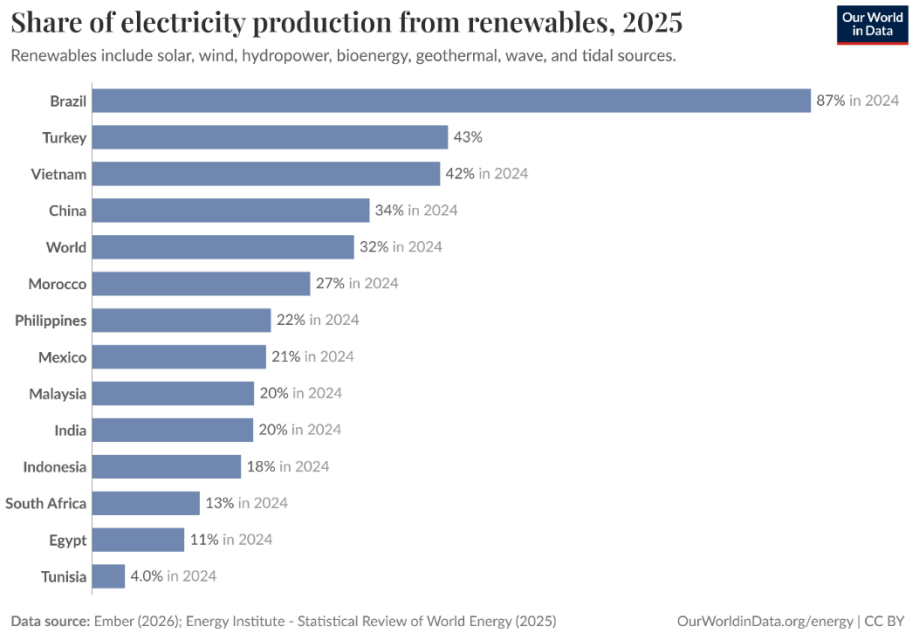

المصدر: Share of electricity production from renewables, 2025

- يعد عدم جاهزية الشــبكة الحالية للكهرباء لاســتيعاب الطاقة المولدة من مصــادر جديدة ومتجددة أحد المعوقات الرئيســية أمام تحول مصــر إلى مركز محوري للطاقة الجديدة والمتجددة RE energy Hub.

ثالثا: مقارنة آلية التسعير في مصر مقابل الوضع في العالم

يعرض الجزء التالي مقارنة ين آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر ونظيراتها عالميا، من حيث آلية التسعير ودرجة شفافيتها، والتمييز القطاعي في تسعير الطاقة، والتوجهات المتعلقة بإصلاح منظومة تسعير الطاقة ومدى الالتزام بتنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة للطاقة المستدامة،

أ- من حيث آلية التسعير وشفافيتها

الوضع في مصر	الوضع في العالم
المنتجات البترولية: • تسعير حكومى Regulated بناء على معادلة سعرية • لا يتم الالتزام بها بشكل مستمر حيث يتم تجميد الأسعار لفترات قد تتجاوز الـ3 أشهر وبالتالى تكون قدرتها محدودة على أن تعكس التغيرات فى الأسعار العالمية وبالتالى تفقد جوهرها . • صيغة التسعير نفسها غير منشورة بشكل رسمى مما يقلل من الشفافية ويحد من قدرة المتعاملين على تكوين توقعات مستقرة	**المنتجات البترولية:** • الاتجاه السائد هو آلية تسعير تتسم بالشفافية وفقا لآليات السوق بدون تدخل حكومى، وذلك فى مناطق أمريكا الشمالية وأوروبا بالإضافة إلى العديد من الدول النامية والناشئة مثل المغرب وتركيا والهند والبرازيل والفلبين والتى تم تحرير أسواق المنتجات البترولية بها تدريجيا، وفى إطار زمنى معلن ويشمل كافة أنواع الطاقة. • يتم مراجعة مكونات المعادلة السعرية أسبوعيا فى دول مثل الصين وفيتنام، أو شهريا كما فى جنوب أفريقيا، والأردن، وإندونيسيا .
الغاز الطبيعى: • آلية تسعير تفتقر إلى الشفافية؛ حيث يتم تسعير الغاز الطبيعى إداريا دون معرفة أسس التسعير أو المعادلة السعرية، بموجب قرارات يصدرها رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية من اللجنة الوزارية المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1884 لسنة 2019 والمنوط بها متابعة الاتجاهات العالمية للأسعار والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية محليا كل 6 شهور. • تتبع مصر نمط تسعير لم يعد يتبعه سوى نحو 30% فقط من العالم) وذلك من خلال آليتين: تسعير يحكمه اعتبارات سياسية وإجتماعية (Regulation: Social and Political RSP)، أو التسعير بالتكلفة فقط ((Regulation: Cost of Service (RCS أوقات وفرة إنتاج الغاز الطبيعى فى الفترة 2014- 2018. وذلك النمط من التسعير يسود فى الدول النامية وظل سائدا فى الدول الآسيوية لفترة طويلة قبل تحرير أسواقها تدريجيا.	**الغاز الطبيعى:** • يتبع ثلثا دول العالم، آلية تسعير تتسم بالشفافية، حيث يتم تسعير الغاز وفقا لآليات العرض والطلب سواء من خلال Gas-on-Gas Competition GOG او Oil Price Escalation OPE وذلك فى أسواق أمريكا الشمالية ومعظم دول الاتحاد الأوروبى وتركيا فى ظل أسواق ناضجة وتنافسية ومنظمة. وتضع الحكومة اللوائح التى تضمن ذلك. • ومنذ بداية الألفينات بدأت معظم الدول الآسيوية فى الاتجاه نحو تحرير أسواق الغاز (النمط السائد هو OPE) ومنها الهند والصين وماليزيا وفيتنام.

المصدر: إعداد الباحثين بناء علي الممارسات الدولية التي تم تناولها في الأقسام السابقة.

ب- من حيث التمييز القطاعي في تسعير الطاقة

الوضع فى مصر	الوضع فى العالم
• يختلف تسعير الغاز حسب القطاع؛ فهناك فرق بين الغاز الموجه لتوليد الكهرباء وذلك الموجه للاستهلاك الصناعى وللاستخدام المنزلى (3 شرائح) أو لتموين للسيارات ويعتبر سعر الغاز المستخدم لتوليد الكهرباء هو الأقل (4 دولار/ مليون وحدة حرارية). • كما يختلف تسعير الغاز داخل القطاع الصناعي دون معرفة تفاصيل حسابه لكل قطاع بحيث ترتفع الأسعار فى الصناعات كثيفة استهلاك الغاز، وتحديدا، الأسمنت وهو الأعلى سعرا ثم الحديد والصلب يليه مختلف الأنشطة الصناعية الأخرى .أما فيما يخص صناعة الأسمدة؛ فيتم تسعيرها من خلال معادلة سعرية لمتوسط سعر اليوريا فى السوق المحلى وللتصدير	• فى الأسواق التى تتبنى التسعير وفقا لقوى السوق لا يوجد اى تمييز سعرى ما بين القطاعات. • فى الأسواق التى يتم التسعير فيها بتدخل حكومى وأثناء التحرير التدريجى، يتم دعم القطاعات ذات الأولوية، فعلى سبيل المثال فى الصين والهند وتركيا يتم تسعير الغاز للاستخدام المنزلى بمستوى أقل من المستوى المتبع للاستخدام الصناعى، ويكون أقل مستوى تسعير للأسمدة مقارنة بباقى القطاعات. • يتم مراجعة الأسعار بصورة دورية.

المصدر: إعداد الباحثين بناء على الممارسات الدولية السابق تناولها في الأقسام السابقة.

ج- من حيث وضع إصلاح تسعير الطاقة كمحور في الاستراتيجية المتكاملة للطاقة

الوضع فى مصر	الوضع فى العالم
• يعكس رفع أسعار البترول والغاز الطبيعى فى مصر اتجاها تدريجيا لتحرير السوق جزئيا، إلا أن هذا المسار غالبا ما يتم بصورة مفاجئة، دون خطة إصلاح معلنة وواضحة. كما يغلب البعد المالى على عملية إصلاح منظومة تسعير الطاقة فى ظل ضعف الربط بين سياسات التسعير وبقية الأولويات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. • حتى الآن يتم رفع الدعم بصورة غير واضحة، وغير معروف الأسس العلمية التى يتم الاستناد اليها عند تحديد نسب التخفيض وآجاله؛ لذلك جاءت إصلاحات التسعير جزئية وعلى فترات متباعدة وبالتالى لم تسهم فى خلق منظومة تسعير قابلة للتنبؤ وغير محفزة للاستثمار. • عدم شمولية إصلاح هيكل تسعير الطاقة يؤدى إلى خلق تشوهات ويعرقل أى عملية إصلاح جادة، فبينما تغطى آلية التسعير التلقائى بعض أنواع الوقود، يظل تسعير الكهرباء والغاز خاضعا لقرارات إدارية، مما يترتب عليه استمرار الفجوات بين السعر العادل والتكلفة الفعلية، وبالتالى تجدد الأعباء الواقعة على الموازنة العامة للدولة. • غياب استراتيجية متكاملة للطاقة فى مصر؛ إذ يُدار قطاع الطاقة ويُخطط له من خلال عدة جهات، تشمل وزارة البترول والثروة المعدنية وهيئاتها، وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة وهيئاتها، وزارة الصناعة وباقى الوزارات التى تمثل جانب الطلب، هيئة تنظيم أنشطة الغاز الطبيعى، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب فى مجال الاستخراج، لذا تتعدد الاستراتيجيات فى مجال الطاقة: استراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة 2035، استراتيجية كفاءة الطاقة، الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر، علاوة على الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية. يترتب على ذلك انفصال التخطيط وإدارة جانب الطلب عن العرض وتفتت إدارة جانب العرض حيث يتم التخطيط لكل مصدر للطاقة بشكل منفصل. • ضعف تمثيل أصحاب المصلحة فى القرارات الحكومية وفى عملية الإصلاح وعدم الإفصاح عن كيف سيتم توجيه وفورات الدعم وسياسات التعامل مع القطاعات المتضررة بحيث يتحقق التوازن ما بين ضمان الحماية الاجتماعية ودفع تنافسية الشركات من مختلف الأنشطة الاقتصادية خلال عملية الإصلاح.	• وفقا لأفضل الممارسات ومنها تجربة العديد من الدول الآسيوية، إصلاحات تسعير شاملة تغطى كافة أنواع الطاقة حتى وان اختلف توقيت الإصلاح لكل نوع. • تبنى منظومة تسعير تتسم بالشفافية وقابلة للتنبؤ حتى أن بعض الدول كالهند أنشأت بورصة للغاز يتم فيها التداول والتسعير بشفافية وإن كانت لا تزال تتعامل مع نسبة بسيطة من إجمالى صفقات الغاز. • ارتبط إصلاحات رفع دعم الطاقة وتحرير أسواقها بوجود استراتيجية شاملة ومتكاملة لملف الطاقة ولها إطار تنفيذى واضح وتدريجى • تحقق الاستراتيجية المتكاملة للطاقة التوازن ما بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وظهر ذلك فى إصلاحات مؤسسية عميق تُسهّل دمج جهود إصلاح تسعير الطاقة فى خطط التنمية الوطنية وبمشاركة كافة الأطراف المعنية. وتبنى و سياسات تحفيزية للاستثمار فى كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة بحيث تحافظ على تنافسية الأنشطة الاقتصادية و سياسات واضحة لدعم شبكات الأمان الاجتماعى • استهدفت إصلاحات لتسعير الطاقة فى العديد من الدول الآسيوية تحفيز الاستثمار فى أنشطة الاستكشاف والإنتاج والتكرير والتوزيع (Upstream & Downstream activities) بالتوازى مع تشجيع المستهلكين على التحول إلى الغاز والبدائل الأقل انبعاثات. • • يشير العديد من التقارير الدولية إلى أن الإصلاحات التى تبنتها الدول الآسيوية، وتحديدا، الهند والصين ستصبح مركزا HUB للغاز الطبيعى وللصناعات التكريرية بخلاف كونها أولى أقاليم العالم من حيث الاستثمارات فى الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة مما يضمن مسارها التنموى فى المستقبل.

في ضوء المحاور السابقة يخلص التحليل إلى وجود فجوة واضحة بين آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر والعالم، بما في ذلك الدول المنتمية إلى نفس مجموعة الدول متوسطة الدخل. وقد ترتب على هذه الفجوة غياب الشفافية في منظومة التسعير، مما أعاق تدفق الاستثمارات إلى قطاعي البترول والغاز الطبيعي وأدى إلى تراجع معدلات نموهما خلال السنوات الأخيرة. إلى جانب ذلك، أسهمت هذه الفجوة في زيادة الضغوط المالية على الموازنة العامة بالإضافة إلى أن غموض التسعير يفاقم من دوافع التحوط وبالتالي يدفع لمزيد من الموجات

التضخمية، وما ينتج عنها من آثار سلبية على جانبي الطلب والعرض. كما أن سيطرة البعد المالي في إصلاحات تسعير الطاقة دون وجود استراتيجية متكاملة لملف الطاقة في مصر يوازن ما بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية قد يؤدي إلى تحقيق وفوراتٍ مالية في الأمد القصير، لكنه يُخاطر بإشعال موجات تضخمية قد تدفع لركودٍ اقتصادي يُفاقم الضغوط على الموازنة ذاتها.

رابعاً: إصلاحات تسعير المنتجات البترولية والغاز في مصر في ضوء أفضل الممارسات

يتطلب مواجهة أوجه الضعف في منظومة تسعير المنتجات البترولية والغاز في مصر بالاستفادة من أفضل الممارسات تبني مجموعة من الإصلاحات من أبرزها:

- منظومة تسعير تتسم بالشفافية وقابلة للتنبؤ لكافة مكونات هيكل الطاقة تحفز الاستثمار في إنتاج الطاقة من مصادرها المختلفة، ويتطلب ذلك الالتزام بتحديث مكونات المعادلة السعرية للمنتجات البترولية بشكل دوري منتظم والإعلان عن ضوابط واضحة لتسعير الغاز الطبيعي خاصة للقطاع الصناعي باعتباره احد محددات تنافسيته.
- خطة واضحة بإطار زمني لإصلاحات تسعير الطاقة وبحيث يراعي بها:
  - ✓ مشاركة كافة أصحاب المصلحة
  - ✓ تحليل التكلفة والعائد لتأثيرات إصلاحات تسعير الطاقة على القطاعات المختلفة
  - ✓ دراسة علمية لنسب التخفيض وآجاله، وسيناريوهات تأثر مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتعامل معها
  - ✓ تبني منهج تدرجي مع منح فترات انتقالية تسمح بالتكيف مع هذه الإصلاحات
  - ✓ مراعاة التوازن بين البعد المالي وباقي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- وضوح التوجه الاستراتيجي لوفورات دعم الطاقة: من الضروري معرفة أوجه صرف حصيلة رفع الدعم؛ فهل سيتم توجيهها لتمويل عجز الموازنة أم لزيادة الاستثمار العام في التعليم والصحة والبنية التحتية، أم مسار آخر، ولكل مسار تداعياته على الاقتصاد الكلي وعلى أبعاد التنمية المستدامة.

- حزم تحفيزية وأدوات متنوعة وسياسات داعمة لتبني تكنولوجيات منخفضة الانبعاثات. ومزيد من تطبيقات كفاءة الطاقة والتوسع في الطاقة المتجددة خاصة في القطاعات كثيفة استهلاك الطاقة. ومن هذه الأدوات برامج لرفع كفاءة الصناعة وتحديثها، توفير تمويل بأسعار منخفضة، إنفاق واسع على البحث والتطوير والابتكار، توفير موارد بشرية،....وغيرها
- توفير برامج حماية اجتماعية لتقليل الأثار السلبية لإصلاحات التسعير على ارتفاع الأسعار وتدهور مستويات المعيشة، وهو ما يتطلب قواعد بيانات شاملة ودقيقة، وكذلك تواصل مجتمعي فعال
- معالجة تفتت التخطيط الاستراتيجي لقطاع الطاقة بحيث يكون أحد المحاور الرئيسية في خطة الإصلاح، وهذا يتطلب تكامل مؤسسي بين كافة الوزرات لضمان وحدة واتساق الأهداف وسهولة التنفيذ مع ضرورة المتابعة والتقييم.

وأخيرًا، ينبغي التأكيد على أن رفع دعم الطاقة بصورة غير مدروسة لا يمثل حلا سليما لعجز الموازنة، فرغم الوفورات المالية المحتملة الناتجة عن رفع أسعار الطاقة، إلا أن التداعيات السلبية على النشاط الاقتصادي وتكاليف المعيشة والقدرة الشرائية، وبالتالي على مستوى الطلب، وفي نفس الوقت تعثر الإنتاج والتصدير، قد تفوق تلك الوفورات وربما تتفاقم إلى حد قد يقود نحو حالة من الركود الاقتصادي، وهو ما من شأنه أن يفاقم الضغوط على المالية العامة بصورة أعمق.

الملاحق

الملحق (م1)

الصندوق (م1-1): تجربة المغرب في تحرير الطاقة

بدأ دعم الطاقة في المغرب منذ أوائل القرن العشـرين، ثم شـرعت الحكومة في عام 2010 في تنفيذ بعض الإصـلاحات. ورغم إجراء بعض التعديلات في أسـعار التجزئة المحلية لمنتجات الوقود بعد عام 2000، إلا أن هذه التعديلات كانت نادرة ومحدودة للغاية. وقد اشتدت الضغوط من أجل الإصلاح عندما ارتفع دعم الطاقة إلى ما يقرب من 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول أواخر عام 2011 نتيجة الارتفاع الحاد في أسـعار النفط العالمية بعد عام 2009. وكان من الواضـح أن هذه الإعانات لم تكن غير مسـتدامة من الناحية المالية فحسـب، بل إنها أسـهمت كذلك في تشـويه الاقتصـاد المغربي عبر تشجيع أنماط إنتاج كثيفة الاستهلاك للطاقة وغير كفؤة.

أُطلقت استراتيجية متعددة السنوات في عام 2012 لإصلاح دعم الطاقة، اعتمدت على نهج تدريجي لإصلاح أسعار الوقود للمستهلك النهائي. وتضمنت الاستراتيجية ثلاث مراحل رئيسية: حيث تمثلت المرحلة الأولى، التحضيرية، في إدخال زيادات تدريجية على أسـعار الوقود بغية خفض الدعم تدريجيًا؛ بينما تمثلت المرحلة الثانية في تطبيق نظام للفهرسـة الجزئية تم خلالها تحديد الأسـعار وفق آلية تسـعير تلقائية مصـحوبة بقواعد للتخفيف التدريجي من الدعم، وشـهدت المرحلة الثالثة والأخيرة التحرير الكامل للأسعار.

1- **مرحلة التحضير Preparation phase (من 2012 إلى 2013)**: بدأ الإلغاء التدريجي الجزئي للدعم في سبتمبر 2013، حيث فُرضـت سـقوف على دعم الوحدات (مع سـقوف أعلى للديزل) للحد من التكلفة المالية لدعم الوقود. وخُفِّضـت هذه السقوف تدريجيًا بمرور الوقت.
2- **مرحلة الفهرسـة Indexation phase** : بدأت في نهاية عام 2013، حيث اسـتحدثت الحكومة المغربية آلية تسـعير تلقائية للديزل والبنزين، بناءً على متوسط متحرك للأسعار الدولية في الشهرين السابقين.

وُضِعَت تعديلات تلقائية للأسعار المحلية تتم كلما انحرف سعر الاستيراد المرجعي عن سعر التجزئة المحلي بنسبة 2.5%، سـواءً صـعودًا أو هبوطًا. وفي البداية، كان التعديل يحدث شـهريًا، ثم أصـبح أكثر تواترًا (مرتين شـهريًا) حتى تم إلغاء الدعم تمامًا للبنزين متوسط الجودة وزيت الوقود في يناير 2014 ، ثم لديزل السيارات في ديسمبر 2014.

3- **مرحلة التحرير Liberalization phase** : بعد نجاح تطبيق آلية التسعير التلقائي وتجنب عودة الدعم منذ عام 2015، تم تحرير أسعار التجزئة لجميع منتجات الوقود بالكامل في عام 2018.

يُقدّم المغرب مثالاً على كيفية بناء القبول المجتمعي لإصـلاحات دعم الطاقة؛ إذ لعب التواصـل والتنسـيق بين الوزارات والجهات الحكومية المختلفة، بما في ذلك الفرق الفنية المعنية بتنفيذ الإصـلاحات، دورًا أسـاسـيًا في إنجاح العملية. كما عملت جميع الأطراف المشاركة ضمن إطار من التنسيق والتكامل، وهو ما عكس نهج «الحكومة ككل» في إدارة الإصلاح. وإلى جانب ذلك، اسـتُكمل هذا النهج عبر تبني مقاربة "المجتمع ككل"، بما سـاعد على تعزيز التأييد المجتمعي للإصـلاحات وتقليل حدة المقاومة لها. كما سـاهمت الشـفافية والتواصـل بشـأن التغييرات في الأسـعار، بما في ذلك توضـيح كيفية ارتباطها بالعوامل الخارجية أو المحلية، في تعزيز اسـتدامة عملية الإصـلاح وزيادة تقبلها مجتمعيا. وبالإضـافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير الموازية لتوسـيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية القائمة والموجهة للفئات الأشـد احتياجا مثل دعم الأطفال في سـن الدراسـة، وبرامج المسـاعدة الطبية للفقراء. واسـتُكملت هذه الجهود بإطلاق برامج جديدة، من بينهادعم الأرامل ذوات الدخل المنخفض والأشـخاص ذوي الإعاقة الجسـدية. أنشـأت الحكومة صـندوق التماسـك الاجتماعي بموجب قانون المالية لعام 2012 بهدف: (1) المسـاهمة في تمويل المسـاعدات الطبية للفئات الأكثر ضعفاً، (2) تقديم تحويلات نقدية مشروطة تلزم الأسر الفقيرة المستفيدة بإرسال أطفالها إلى المدارس، و(3) تقديم دعم مباشر غير مشروط للأسر الضعيفة (Abdallah et al. 2020) .

الملحق (م2)

الجدول (م2-1): آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في بعض الدول متوسطة الدخل

الدولة	التفاصيل
بنجلاديش	تم تثبيت أسعار الوقود لفترات طويلة، بينما كانت الحكومة تجرى أحيانا تحويلات مالية إلى شركة النفط الوطنية (BPC) لتغطية تكاليف الدعم التى سجلت ارتفاعا حادا فى السنوات الأخيرة وصل إلى 23 ألف كرور تاكا بنغالية فى السنة المالية 2023، مع توقعات بوصولها إلى 40 ألف كرور تاكا بحلول السنة المالية 2025. ظهرت تقارير فى عام 2024 عن تهريب الوقود من بنجلاديش إلى الهند بسبب فروق الأسعار بين البلدين. • انتقلت منذ مارس 2024 إلى تطبيق آلية التسعير التلقائى للوقود والتى تقوم بتقييم تكاليف استيراد الوقود والإمداد المحلى شهريا، ومن ثم تعديل الأسعار على هذا الأساس. وتأخذ آلية التسعير التلقائى فى الاعتبار مؤشرات التسعير بلاتس العالمية Platts، وتكاليف الشحن، التأمين، الرسوم الجمركية، ضريبة الدخل المسبقة، ضريبة القيمة المضافة، عمولة المناولة، رسوم المرسى (jetty charge)، عمولة فتح الاعتماد المستندى، خسائر النقل، تكاليف المعالجة، وهامش ربح شركة النفط البنغالية BPC • أعباء الدعم لقطاع الطاقة أثقلت كاهل الموازنة العامة للدولة، ورغم أن الهدف من الدعم كان توفير الطاقة بأسعار ميسرة، إلا أنه كان يمثل تحديا كبيرا فى ظل الأوضاع الاقتصادية البنغالية، لا سيما فى ظل تقلبات أسعار الطاقة العالمية.
الهند	• قبل عام 2014، كانت الحكومة الهندية تقوم بتحديد أسعار الوقود وتعديلها مرة كل 15 يوما. • فى يونيو 2010 قامت الحكومة الهندية بتحرير أسعار البنزين ثم أسعار الديزل فى أكتوبر 2014، ومنذ ذلك الحين، شركات تسويق النفط المملوكة للقطاع العام (OMCs) هى التى تقرر سعر البنزين والديزل. وتقوم هذه الشركات، تحت إشراف وحدة تخطيط وتحليل البترول (PPAC) التابعة لوزارة البترول والغاز الطبيعى، بمراجعة أسعار البنزين فى السادسة صباحا يوميا وإجراء التعديلات اللازمة عليها. • رغم تحرير أسعار الوقود، تسعى الحكومة فى بعض الأحيان للتأثير على الأسعار المحلية من خلال شركات النفط المملوكة للدولة (OMCs) ففى أبريل 2025، على سبيل المثال، رفعت الحكومة ضريبة الإنتاج على البنزين والديزل لتعويض الشركات الحكومية جزئيا التى تكبدت خسائر فى الإيرادات بلغت 413.80 مليار روبية (4.83 مليار دولار) فى 25/2024 نتيجة مبيعات الغاز المنزلى بأسعار أقل من السوق. • على الرغم من تحرير أسعار البنزين والديزل (مما يعنى أن شركات النفط هى التى تحدد أسعار التجزئة)، إلا أن شركات بيع الوقود بالتجزئة المملوكة للدولة، شركة النفط الهندية (IOC) وشركة بهارات للبترول (BPCL) وشركة هندوستان للبترول (HPCL)، لم تقم بتعديل الأسعار بما يتماشى مع التكاليف منذ أواخر عام 2021، وقامت بتثبيتها فى أبريل 2022، ثم خفضتها بمقدار 2 روبية لكل لتر قبل الانتخابات العامة هذا العام، قبل أن تعود لتثبيتها مرة أخرى. ويبلغ سعر البنزين فى العاصمة 94.72 روبية للتر، وسعر الديزل 87.62 روبية للتر. • تم تحرير الأسعار وتختلف من مكان لآخر حسب تكاليف النقل وعوامل أخرى. **دعم الغاز المسال (LPG):** تقوم الحكومة الهندية بدعم أسطوانات الغاز المنزلى وزن 14.2 كجم و5 كجم، وأطلقت فى عام 2015 برنامج تحويل المنافع المباشرة للغاز المسال (DBTL) المعروف أيضاً باسم (Pratyaksh Hanstantrit Labh)، والذى يهدف إلى ترشيد الدعم؛ حيث يتم تحويل قيمة الدعم مباشرة إلى الحسابات البنكية للمستفيدين. وفى الأول من أبريل 2023، تجاوز عدد المستهلكين للغاز المسال المستفيدين من البرنامج 29 كرور. وتقوم شركات النفط المملوكة للدولة (OMCs) بتحويل قيمة الدعم إلى حسابات العملاء البنكية عبر نظام الإدارة المالية العامة (PFMS) ثم تطالب الحكومة بردها من خلال وحدة تخطيط وتحليل البترول (PPAC) شهريا.
الأردن	• تتولى الحكومة الأردنية تحديد أسعار الوقود عن طريق لجنة تسعير الوقود والتى تحدد الأسعار شهريا بناء على صيغة تسعير تأخذ فى الاعتبار الأسعار العالمية لجميع المشتقات البترولية، وتشمل ما يلى: السعر العالمى للنفط (وفقا للمعايير العالمية global benchmarks)، وتكاليف الاستيراد، والضرائب، وهوامش التوزيع، وسعر صرف ثابت لتحويل السعر من الدولار الأمريكى إلى الدينار الأردنى. والسعر المحلى فى الأساس هو مجموع تكلفة إستيراد الوقود، وتكاليف التوزيع المحلى، والضرائب الحكومية.. الأسعار موحدة فى جميع أنحاء البلاد، وغير مسموح قانونا البيع بأسعار غير تلك التى تحددها الدولة. • تم تثبيت بعض أسعار الوقود لفترات طويلة، فعلى سبيل المثال تم تثبيت سعر الغاز المسال منذ يناير 2016، والكيروسين منذ يناير 2023. **إصلاحات الدعم:** بدأت الحكومة فى عام 2023 إلغاء دعم الوقود الذى تم تقديمه فى 2022 تدريجيا عقب الغزو الروسى لأوكرانيا.

الفلبين	• تم تحرير أسعار الوقود منذ عام 1998، وتقوم شركات النفط وتجار التجزئة بتعديل الأسعار أسبوعيا وفقا لديناميكيات السوق. وتشمل الأسعار ضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة. ويخضع السوق لرقابة وزارة الطاقة الفلبينة، والتى تقوم بمتابعة الأسعار فى مختلف أنحاء البلاد ونشرها على موقعها الإلكترونى، كما تقوم بمراجعة تكلفة النفط على أساس التسليم على ظهر السفينة (FOB) ، وتكاليف الشحن وسعر الصرف، والرسوم الجمركية، والخدمات اللوجستية المحلية، وذلك لتقييم مدى عدالة أسعار التجزئة. وطبقا لقانون تحرير صناعة النفط فى قطاع المصب Downstream Oil Industry لعام 1998، يمكن أن يتدخل فريق العمل المشترك بين وزارتى الطاقة والعدل إذا رأى أن زيادات الأسعار غير عادلة. وتتواصل وزارة الطاقة بشكل نشط مع وسائل الإعلام لشرح الأسباب الكامنة وراء هذه الزيادات. • أسعار حرة وتختلف من مكان لآخر. • تتلقى فئات محددة دعم على الوقود على النحو التالى: ○ تم تقديم مساعدات مالية للمزارعين، والصيادين، وسائقى النقل العام لتخفيف آثار ارتفاع أسعار النفط. ○ **المزارعون والصيادون**: يحصل المزارعون والصيادون المؤهلون على خصم 30% على الوقود، أو بحد أقصى 3,000 بيسو فلبينى، عند شراء الديزل أو البنزين من محطات وقود معتمدة. ويحصل على هذا الدعم الأفراد الذين يمتلكون أو يستأجرون معدات زراعية ومسجلون فى نظام سجل القطاعات الأساسية للزراعة. ويتم صرف الدعم من خلال بطاقات خصم الوقود الصادرة عن بنك التنمية الفلبينى. ○ **سائقو النقل العام:** تمنح الحكومة إعانات وقود لسائقى النقل العام، وسيارات الأجرة، والدراجات ثلاثية العجلات، وخدمات النقل والتوصيل عبر التطبيقات بدوام كامل. وتتولى هيئة تنظيم وترخيص النقل البرى (LTFRB) تحديد المستفيدين والتحقق من أهليتهم للحصول على الدعم. ويتم صرف الدعم/ الإعانات عبر بطاقات نقدية صادرة عن بنك الأراضى الفلبينى. • يتم تفعيل برنامج دعم الوقود عندما يتجاوز متوسط سعر خام دبى 80 دولارا للبرميل لمدة شهر واحد، على أن يستمر طالما ظل سعر خام دبى أعلى من هذا المستوى. • تقدم الحكومة إعانات وقود موجهة لقطاعات النقل والزراعة والصيد؛ حيث أطلقت فى عام 2018 برامج لدعم الوقود موجهة لبعض القطاعات، من بينها برنامج "Pantawid Pasada" الذى يهدف إلى تقديم إعانات وقود لبعض مشغلى وسائل النقل. وفى عام 2024، "وافقت وزارة الزراعة على صرف أكثر من 510 مليون بيسو فلبينى كإعانات وقود لنحو 160 ألف مزارع يمتلكون معدات زراعية، لمساعدتهم على تحمل ارتفاع تكاليف الوقود." كما قامت وزارة الموازنة والإدارة بصرف ما إجماليه 3 مليار بيسو لتنفيذ برنامج دعم الوقود فى وزارة النقل بقيمة 2.5 مليار بيسو، وبرنامج خصم الوقود فى وزارة الزراعة بقيمة 500 مليون بيسو، وذلك فى إطار تقديم دعم موجه للقطاعات المتضررة وللتخفيف من أثر الزيادات المتتالية فى أسعار النفط خلال الأشهر الثلاثة الماضية.
تونس	• تتولى الحكومة التونسية تحديد أسعار الوقود من خلال وزارة الطاقة والصناعة والتعدين وفقا آلية للتسعير تلقائيا لربط الأسعار المحلية لثلاثة منتجات وهى البنزين غير المرصص، البنزين العادى، والديزل بالأسعار الدولية • تعديل أسعار البيع للمستهلكين فى السوق المحلية كل ثلاثة أشهر، مع تقييم التجربة بعد مرور عام على بدء التطبيق. • اعتماد فترة رصد متحركة لمدة ثلاثة أشهر لأسعار التوريد الفعلية للمواد المعنية، كمرجع لتعديل الأسعار. • وضع حد أقصى للتعديل بنسبة 5% فى كل فترة تمتد لثلاثة أشهر. • تقوم الحكومة بدعم أسعار الوقود في الموازنة العامة للدولة، كما تساهم المصفاة الوطنية فى هذا الدعم عبر بيع الوقود بأقل من تكلفته الفعلية وتحمل الخسائر الناتجة عن ذلك؛ فعلى سبيل المثال، فى عام 2021، عندما وصل سعر خام برنت إلى 70 دولارا، كان نحو 15% من سعر الوقود مدعما. • الأسعار محددة وموحدة فى جميع أنحاء الدولة التونسية. يتم تثبيت الأسعار لفترات زمنية ممتدة؛ حيث تم تثبيت أسعار البنزين والديزل عند مستويات ديسمبر 2022 وحتى عام 2024.
فيتنام	• تتولى الحكومة الفيتنامية تحديد أسعار الوقود وتضع حدا اقصى للأسعار كل سبعة أيام، بينما كان يتم تحديد الأسعار كل 15 يوما قبل أبريل 2022، ثم خفضت هذه الفترة إلى 10 أيام نظرا لتزايد تقلبات الأسعار العالمية، ثم إلى 7 أيام فقط فى ديسمبر 2023. • ويعتمد الحد الأقصى للسعر على أساس التكلفة والتأمين والشحن CIF باستخدام معيار بلاتس Platts سنغافورة، مع الأخذ فى الاعتبار تقلبات سعر الصرف، وتكاليف الخدمات اللوجستية المحلية، وهوامش تجار التجزئة. كما تفرض الدولة ضريبة القيمة المضافة (VAT) وضريبة حماية البيئة بالإضافة إلى ضرائب أخرى. • وتضم صيغة تسعير الوقود أيضا مكون صندوق استقرار الأسعار. • هناك صندوق لاستقرار أسعار الوقود (FPSF) لتسوية الأسعار المحلية، وكل شركة نفط لديها حساب بنكى خاص لإدارة الصندوق، وتتحمل الشركات الخسائر عندما تقوم الوزارة بتعديل أسعار التجزئة لتصبح أقل من تكلفة التوريد فى محطات الوقود.

	واستخدمت فيتنام هذا الصندوق لدعم أسعار الوقود، لا سيما منذ عام 2021. وفى عام 2024، اشارت التقارير إلى أن الصندوق فى وضع إيجابى، نظرا لاعتدال الأسعار العالمية للنفط مقارنة بعامى 2022 و2023. وتعلن وزارة المالية عن تفاصيل تخصيص واستخدام الصندوق من قبل تجار الوقود • تضع الحكومة حدا أقصى لسعر الوقود، ويُسمح لتجار النفط والغاز تحديد أسعارهم عند هذا السعر أو أقل منه، وفقا لما تعلنه اللجنة الوزارية المشتركة للصناعة والتجارة والمالية. إلا أن هناك قدر ضئيل من التفاوت فى الأسعار، حيث يحدد معظم تجار التجزئة السعر عند مستوى الحد الأقصى الموضوع. • **تمديد تخفيض ضريبة الوقود حتى عام 2025:** فى عام 2022، قامت الحكومة بتخفيض ضريبة حماية البيئة ثلاث مرات ما بين شهرى يناير ويوليو 2022 لتخفيف تأثير ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة العجز فى صندوق استقرار أسعار الوقود، ولكن، وبما أن الأسعار المحلية لم تغطِ تكاليف الاستيراد، تشهد فيتنام نقصا فى الوقود منذ عام 2022 وتكبد المستوردون وتجار التجزئة خسائر، بينما أبقت الحكومة على تخفيضات ضريبة الوقود فى عام 2023، وأعلنت أنها ستستمر فى عام 2024، ثم أمدتها ثانية فى ديسمبر 2024 إلى عام 2025.
المكسيك	• أسعار الوقود حرة منذ مارس 2017 وتختلف من مكان لآخر • تنشر الحكومة متوسط الأسعار التى يبلغ عنها تجار التجزئة حسب المناطق على موقعها الإلكترونى. • تقوم الحكومة أحيانا بتعديل ضرائب الوقود لتقديم دعم غير مباشر للبنزين والديزل؛ فعندما ترتفع أسعار النفط، تقوم الحكومة بزيادة حجم الحافز المالى والرسوم بدون الضريبة الخاصة على الإنتاج والخدمات (IEPS) بينما يتم تقليص هذا الحافز وفرض مستويات أعلى من الضريبة IEPS مرة أخرى عندما تنخفض أسعار النفط. • الآن تختلف الأسعار من منطقة إلى أخرى، وفقا لعوامل مثل تكاليف النقل والقرب من البنية التحتية للتوزيع التى تؤثر فى تحديد الأسعار. وقد أطلقت هيئة تنظيم الطاقة، المسؤولة عن مراقبة الأسعار، تطبيقا مجانيا للهواتف المحمولة يحمل اسم Gasoapp ، يتيح للمستخدمين الاطلاع على الأسعار التى تبلغ عنها محطات الوقود المختلفة ضمن نطاق جغرافى يحدده موقع المستخدم الحالى.
جنوب أفريقيا	• تم تحرير أسعار الديزل فقط دون باقى أنواع الوقود الأخرى، وتقوم هيئة جنوب أفريقيا لصناعة الوقود بنشر سعر مرجعى محسوب للديزل. • تتم مراجعة الأسعار شهريا، وهناك صيغة واضحة لتسعير الوقود، وتوجد تفاصيلها ومنهجيتها على الموقع الإلكترونى للوزارة. ويتم تمرير التكاليف الدولية والمحلية إلى أسعار البيع النهائية. وهناك رسم تسوية (Slate Levy) لتعديل الأسعار وفقا لمتوسط الزيادة أو النقص فى الاسترداد الناتجة عن الأسعار العالمية اليومية المعلنة للبنزين والديزل والكيروسين خلال الشهر السابق. • يتكون سعر الوقود النهائى من أربعة عناصر رئيسية هى: السعر الأساسى للوقود (ويحدد بناء على السعر العالمى للنفط الخام بالإضافة إلى تكاليف النقل والتأمين)؛ والضرائب والرسوم (لا سيما الضريبة العامة على الوقود ورسوم صندوق حوادث الطرق)؛ وهوامش البيع بالجملة والتجزئة؛ وتكاليف التوزيع والتخزين. • تقوم الحكومة بتحديد أسعار البنزين ولكل منطقة سعر خاص بها (المناطق الساحلية أو الداخلية)؛ كما يتم الإعلان عن الحد الأقصى لأسعار الغاز المسال (LPG) فى كل منطقة، بينما أسعار الديزل حرة وتقوم الحكومة بنشر سعر مرجعى محسوب له.
تركيا	• تم اعتماد نظام التسعير الحر بداية من 1 يناير 2005، وفقا لقانون سوق البترول؛ حيث يُسمح لشركات توزيع الوقود تحديد أسعار الجملة الخاصة بها، وللوكلاء حرية الالتزام بالحد الأقصى لأسعار البيع النهائية (فى محطات البنزين) والتى توصى بها شركات التوزيع، أو تحديد أسعارهم الخاصة التنافسية فى مناطقهم. • أسعار الوقود حرة وتختلف من مكان لآخر. • لا توجد ضوابط سعرية أو دعم لأسعار الوقود .

المصدر: World Bank. 2025. *Global Fuel Subsidies and Price Control Measures Database*.

المراجع باللغة العربية:

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. 2025. *الصادرات السلعية غير البترولية: العدد 17*. يونيو 2025. https://www.idsc.gov.eg/Reports/details/10292 .

وحدة أبحاث الطاقة. 2025. *"واردات مصر من الغاز المسال تتجاوز 2.4 مليون طن في 6 أشهر: 90% من الشحنات مصدرها أميركا."* إعداد أحمد عمار، 13 يوليو 2025. *الطاقة*.

https://attaqa.net/2025/07/13/%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-2-4-%D9%85%D9%84%D9%8A/

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة. 2024. *التقرير السنوي للشركة القابضة لكهرباء مصر 2023–2024*. القاهرة: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

http://www.moee.gov.eg/test_new/report.aspx

المراجع باللغة الإنجليزية:

Abdallah, Chadi, David Coady, Sanjeev Gupta, and Emine Hanedar. 2015. "The Quest for the Holy Grail: Efficient and Equitable Fiscal Consolidation in India." In *Inequality and Fiscal Policy*, edited by Benedict Clements, Ruud A. de Mooij, Sanjeev Gupta, and Michael Keen. Washington, DC: International Monetary Fund.

Abdallah,C., David Coady, and Nghia-Piotr Le. 2020. "The Time Is Right! Reforming Fuel Product Pricing Under Low Oil Prices. IMF Fiscal Affairs.

Central Bank of Egypt (CBE). *Monthly Statistical Bulletin*. Cairo: Central Bank of Egypt

Clements, Benedict, and others. 2013. “Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications.” IMF Policy Paper, Washington, DC: International Monetary Fund. World Bank. 2025. *Global Landscape of Fuel Subsidies & Price Controls*. Washington, DC: World Bank. April 2025

Coady, David, Ian Parry, Nghia-Piotr Le, and Baoping Shang. 2019. “Global Fossil Fuel Subsidies Remain Large: An Update Based on Country-Level Estimates.” IMF Working Paper No. 19/89, International Monetary Fund, Washington, DC: International Monetary Fund.

Coady, David, Javier Arze del Granado, Luc Eyraud, Hui Jin, Vimal Thakoor, Anita Tuladhar, and Lilla Nemeth. 2012. "Automatic Fuel Pricing Mechanisms with Price Smoothing: Design, Implementation, and Fiscal Implications." IMF Technical Notes and Manuals No. 2012/03, Washington, DC: International Monetary Fund.

International Gas Union (IGU). 2025. *Wholesale Gas Price Survey 2025 Edition.*

International Institute for Sustainable Development (IISD). *Fossil Fuel Subsidy Tracker*. https://fossilfuelsubsidytracker.org/.

Klaiber, Christoph Michael, Jun Erik Maruyama Rentschler, and Ira Irina Dorband. 2023. ”Distributional and Health Co-Benefits of Fossil Fuel Subsidy Reforms: Evidence from 35 Countries.” World Bank.

Mattalah, Siham. 2024. “Fossil Fuel Subsidy Swaps: A Path Towards Accelerating the Renewable Energy Transition in Saudi Arabia.” World bank.

Mundaca, Gabriela. 2017. “Energy Subsidies, Public Investment and Endogenous Growth.” *Energy Policy* 110: 693–709.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). 2025. “How government back the largest manufacturing: insights from OECD MAGIC Database”. OECD Trade Policy paper No. 289. Paris: OECD. February 2025.

Our World in Data. 2025. *Share of Electricity Production from Renewables*. Accessed May 20, 2026. https://ourworldindata.org/grapher/share-electricity-renewables.

World Bank. 2025. *Global Fuel Subsidies and Price Control Measures Database*.